جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس ـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

آليات الإستراتيجية الصينية في التأثير على بنية النظام الدولي مبادرة الحزام والطريق نموذجا.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : تعاون دولي .

إعداد الطالب :
خالدي محمد

تحت إشراف الأستاذ:
د. حمياز سمير

لجنة المناقشة

أ . د . عمروش عبد الوهاب :	رئيسا
د . حمياز سمير :	مشرفا
أ . حنيفي نادية :	ممتحن

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الإهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين اللّذَيْن لم يدّخرا جهدا في سبيل إسعادنا

إلى روح والدي

إلى أغلى ما أملك ... والدتي

إلى كل أفراد الأسرة

إلى كل المخلصين في هذه الحياة

إلى الذين دأبوا على معرفة الرجال بالحق لا معرفة الحق بالرجال

إلى كل من علمني حرفًا أهدي ثمرة هذا الجهد.

شكر وتقدير

لا يسعني بعد إتمام هذه المذكرة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى

الأستاذ الدكتور سمير حمياز لقبوله الإشراف على هذا

المجهود العلمي المتواضع ولما أسداه من نصائح وتوجييات كان لها الفضل

بعد توفيق الله تعالى في تصويب الأخطاء والإشارة إلى الهفوات التي كانت تشوب

هذه المذكرة

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بمناقشتهم هذا العمل

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة و أخص بالذكر

الأستاذ : خنشوش عبد الحليم و السيد : بوسحاقي جمال الدين.

خـطـة الـدراسـة

خــطــة الـبحـــث

مـــقـــدمـــة

الفصل الأول : **الإطار النظري للدراسة.**

المبحث الأول : الإستراتيجية.

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الثاني : مستويات الإستراتيجية.

المطلب الثالث : محددات الإستراتيجية.

المبحث الثاني : النظام الدولي .

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي.

المطلب الثاني : مكونات النظام الدولي.

المطلب الثالث: طبيعة النظام الدولي.

المبحث الثالث : القوة الناعمة

المطلب الأول: مفهوم القوة و خصائصها.

المطلب الثاني : أنواع القوة.

المطلب الثالث : مفهوم القوة الناعمة

الفصل الثاني: مبادرة الحزام والطريق كآلية في الإستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي.

المبحث الأول : طبيعة السياسة الخارجية الصينية .

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الصينية

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الصينية .

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الثاني : قراءة في مضامين مبادرة الحزام و الطريق.

المطلب الأول : خلفية حول مبادرة الحزام و الطريق.

المطلب الثاني : نطاق و مجالات بمبادرة الحزام و الطريق.

المطلب الثالث: أهداف مبادرة الحزام و الطريق.

المبحث الثالث : أثر مبادرة الحزام و الطريق على بنية النظام الدولي

المطلب الأول : الأبعاد الجيوسياسية لمبادرة الحزام و الطريق.

المطلب الثاني : دور مبادرة الحزام و الطريق في تغيير بنية النظام الدولي

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الحزام و الطريق كآلية في الاستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي

خاتمـــــــــــــة

مـــقـــدمـــة

مـــقـــدمـــة:

عرفت تفاعلات الصين في النظام الدولي تحولاً كبيراً منذ نهاية السبعينات وترسخ أكثر مع نهاية الحرب الباردة والتغيرات العميقة التي عرفها هذا النظام، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جذرية في العلاقات الدولية أثرت بشكل مباشر على الصين وخياراتها الخارجية، بحيث تغيرت تحالفاتها وتراجعت الضغوطات المفروضة عليها أثناء الحرب الباردة بسبب التجاذب بين المعسكرين، ما فتح للصين المجال لإبراز طموحاتها الإقليمية والدولية، ومحاولتها الانخراط في علاقات تعاونية وتخليها تدريجياً عن سياسة الحذر خاصة على المستوى الإقليمي، من خلال تشارك قيم السيادة مع الشركاء وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية وكذا تشارك تجاربها مع دول الجوار خاصة في المجال الاقتصادي.

أما على المستوى العالمي فتحاول الصين الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي والتفاعل بشكل أعمق وأكثر تأثيرا في الأحداث الدولية، ومساهمتها في حفظ السلم الدولي والاضطلاع بمهام الوساطة في عديد النزاعات الدولية .

في إطار السياسة الصينية لاستعراض قدراتها على المستوى الدولي أعلن رئيسها سنة 2013عن مبادرة الحزام- الطريق إحياءًا لطريق الحرير القديم، من خلال استثمارات ضخمة في أكثر من 60 دولة موزعة بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا إذ تهدف مبادرة الحزام و الطريق إلى تطوير البنى التحتية التي تشملها كشبكات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، عبر ستة طرق تربط الصين بآسيا الوسطى، أوروبا، الهند، جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط و خطين بحريين .

إذ تتجه الصين كقوة صاعدة في النظام الدولي إلى محاولة استعادة مكانتها ، كدولة محورية في مصرح العلاقات الدولية ، حيث احتلت خلال العقدين الماضيين مراتب مشرفة لها ، و مزعجة لمنافسيها في مختلف المجالات ، خاصة الاقتصادية منها ، وذلك بفعل سياسة الصعود السلمي التي انتهجتها الحكومة الصينية للتحول إلى قوة كبرى فاعلة و **ناعمة** في النظام الدولي . على اعتبار أن النظام الدولي الراهن قد شهد تحولات كبيرة من حيث المنافسة الدولية ، فظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية منافسة لكل الفواعل الدولية ، جعلها توجه اهتمامها المركزي في صياغة استراتيجيات اقتصادية إقليمية و عالمية ترتكز على ثنائية القوة الناعمة ودبلوماسية اقتصادية قائمة على التعاون والشراكة المتبادلة مع بقية دول العالم . فالصين تملك من المؤهلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية و الثقافية ما يخولها لأداء أدوار أساسية على المستويين الإقليمي و الدولي.

لقد تزامن تزايد الصعود السلمي للصين على الساحة الدولية مع طرح الرئيس الصيني

" **شي جين بينغ** " لمبادرة الحزام والطريق ،الذي يعتبر مشروع تنمية إقليمي -عالمي، ترمي الصين من خلاله إلى تحقيق اعتماد متبادل معقد بين الصين والدول المشاركة في المبادرة ، لتكون بذلك نمط إمبراطوري جديد في النظام الدولي، حيث تعتبر الإستراتيجية من خلال مبادرة الحزام و الطريق الرؤية الأكثر طموحا في التاريخ الحديث، من منطلق أن المبادرة الصينية تتأسس على عملية ربط قارات العالم الثلاث؛ آسيا، أوروبا و إفريقيا بمشاريع تنموية ضخمة .

أهـمية الدراسة

أ/ الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في ارتباطه بأحد أكثر الاهتمامات البحثية في العلاقات الدولية في الوقت الراهن، المتعلق بإستراتيجية الصين لمبادرة الحزام والطريق التي أثــارت نـقاشات أكاديمية عديدة حول إمكانية نجاح المبادرة وما يترتب عنه من آثار في النسق الإقليمي والدولي .

ب/ الأهمية العملية :

ترجع الأهمية العملية للموضوع إلى اعتباره أحد المواضيع المهمة في حقل الدراسات الإستراتيجية لأنه يركز على أهم التحولات المميزة في القرن الحالي وهي مبادرة الحزام والطريق الصينية .

مبررات اختيار الموضوع : تنقسم مبررات اختيارنا للموضوع إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

أ/ المبررات الموضوعية :

يمكن إيجاز جملة الأسباب الموضوعية وراء اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

- تواجد الموضوع ضمن النقاشات الأكاديمية ما شكل وجهات نظر متباينة حول الموضوع ، ولكونه أيضا قد أحدث تطورات وتغييرات شكلت رؤية جديدة في العالقات الدولية.

- عملية فهم ظاهرة من الظواهر السياسية يتطلب فهم وتفسير لمختلف الأحداث التي تميز النظام الدولي، فالإستراتيجية الصينية لمبادرة الحزام والطريق تعد من أهم الظواهر محل الجدل والتساؤل في الوقت الراهن وبذلك هي ظاهرة تتطلب الدراسة.

كما أن فهم منطلق مبادرة الحزام والطريق الصيني يمكننا من القدرة على إدراك طبيعة وأهداف وفرص نجاح المبادرة من فشلها ، ويعطي تصورا عمّا يمكن أن تستفيد الجزائر من هذه المبادرة على اعتبار أن الجزائر شريك مهم للصين في المنطقة المغاربية و الإفريقية.

ب/ المبررات الذاتية :

تعود الأسباب الذاتية لتناول هذا الموضوع إلى الرغبة البحثية في دراسة المواضيع ذات الطابع الإستراتيجي ، بالإضافة إلى ذلك كون هذا الموضوع يحتوي قضايا مثيرة للاهتمامات والنقاشات الأكاديمية ما يفتح المجال المناسب لفهم الآفاق المستقبلية المرتبطة بكشف الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق، وما يحمله من تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي ، كما لا أخفي رغبتي في بروز قوة (الصين أو روسيا) من شأنها كبح غطرسة الولايات المتحدة الأمريكية ولما لا سقوط هذه الأخيرة .

أهـداف الـدراســة :

يَكمُن الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة بناء رؤية واضحة شاملة لأهم أبعاد الإستراتيجية الصينية لمبادرة الحزام و الطريق ، ومدى تأثيرها على السياق الإقليمي والدولي بالإضافة إلى محاولة وضع المبادرة الصينية في إطار نظري مُفسّر ومبرهن عنه.

مــجالات الـدراســة :

أ/ المـجـال الـمعرفــي :

يرتبط المجال المعرفي بكون هذه الدراسة تندرج ضمن موضوعات حقل الدراسات الإستراتيجية فالصين وضعت مبادرة الحزام والطريق قيد التنفيذ للوصول إلى غايات إقليمية وأخرى عالمية.

ب/ المجال المكاني:

يتعلق المجال المكاني بالصين كدولة صاحبة مبادرة الحزام والطريق والعالم ككل باعتباره مسرح تجسيد الطموح الصيني ، مما يوحي بأن مناقشة مبادرة طريق الحرير ستكون على الصعيد الإقليمي والدولي .

ج/ المجال الزماني :

يتحدد المجال الزماني لهذه الدراسة إبتداءا من عام 2013 تاريخ إطلاق الرئيس الصيني" **شي جين بينغ** " لمبادرة الحزام والطريق إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة الرجوع إلى الخلفية التاريخية للمبادرة الصينية .

إشــكـالــيــة الدراسة :

يعتبر موضوع الإستراتيجية الصينية لمبادرة الحزام و الطريق، من أكثر المواضيع إثارة للجدل والنقاش على الساحة الأكاديمية، فقد انصب اهتمام معظم الباحثين في ميدان الدراسات الإستراتيجية في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع ، على إثر تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية وفي مختلف المجالات و خاصة الاقتصادية منها وتزامن ذلك مع طرح الرئيس الصيني لمبادرة الحزام والطريق، الذي يتجاوز الحدود الوطنية إلى الإقليمية ومنها الدولية، على اعتبار أن الدول في الوقت الراهن تحتاج إلى نمط جديد للتعاون والتشارك في كل المجالات وعلى كل الأصعدة .كبديل عن الهيمنة الأمريكية ونزعتها العسكرية ،وخاصة بعد أفول نظام الثنائية القطبية ،وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل التالي :

ـ إلى أي مدى يمكن اعتبار أن مبادرة الحزام و الطريق الصينية آلية إستراتيجية كفيلة بالتأثير على بنية النظام الدولي القائم؟

الأسئلة الفرعية :

- ما هي طبيعة السياسة الخارجية الصينية ؟
- ما الذي تحمله مبادرة الحزام والطريق من مفاهيم ورهانات؟
- ما هو أثر مبادرة الحزام و الطريق على بنية النظام الدولي و ما هي التحديات التي تواجهها ؟

الفرضيات :

أ/ الفرضية الأساسية : كلما دفعت الصين مبادرة الحزام والطريق نحو النجاح، كلما أدى ذلك إلى إمكانية صياغة نظام دولي جديد .

ب/ الفرضيات الفرعية :

- مبادئ و محددات السياسة الخارجية الصينية تمكنها من بناء أحلاف دولية متينة.
- كلما زاد توسع نطاق مبادرة الحزام والطريق كلما زاد التنافس و مزاحمة الدول الكبرى حول مناطق النفوذ خاصة الاقتصادي منها، من خلال بناء شراكات مضادة.
- نجاح مبادرة الحزام والطريق يعزز فرص بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

مناهج الدراسة :

اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع على المناهج التالية :

أ/ المنهج التاريخي :

إذ لا يمكن فهم الظاهرة السياسية بمعزل عن سياقها التاريخي، فهو يساعد في التعرف على سيرورة و حركية الظواهر السياسية المختلفة ، ومنها التطور التاريخي لبنية النظام الدولي وتوظيفه أيضا لفهم ومعرفة الأصول التاريخية لمبادرة طريق الحرير، وبداية التبلورات الأولى لهذه المبادرة .

ب/ المنهج المقارن :

اعتمدت الدراسة على المقارنة بين أنماط الأنظمة الدولية والبحث في حيثيات المبادرة الصينية مقارنة ببعض المشاريع المنافسة، من خلال تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بينهما، ويساعد ذلك في عملية تقييم وتحليل الموضوع، ما يسمح بوضع صورة واضحة عن هذه المبادرة .

الإطار النظري للدراسة :

تستوجب دراسة أي ظاهرة سياسية الاستعانة بأطر نظرية مفسرة لها ، تتلاءم وطبيعة الموضوع لهذا تطلبت هذه الدراسة توظيف الأطر النظرية التالية :

أ/ النظرية الواقعية :

تعد النظرية الواقعية من أبرز النظريات المفسرة للظواهر السياسية في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها تركز في تحليلاتها على معطيات القوة والمصلحة التي تتيح فرصة فهم أكثر لطبيعة الظواهر السياسية، ما جعل هذه الدراسة تعتمد في تفسيرها لمبادرة الحزام والطريق على النظرية الواقعية، من منطلق أنها تقدم تفسير لمساعي الصين من هذه المبادرة على الساحة الإقليمية و الدولية وما تثيره من تنافس دولي حول مناطق النفوذ.

ب/ النظرية النيوليبرالية :

تساهم النظرية الليبرالية المؤسساتية في دراسة الظواهر العابرة للحدود والاعتماد المتبادل وتأثيراتها على السياق الإقليمي والدولي، وهذا ما ينطبق على دراسة المبادرة الصينية .

جـ/ النظرية البنائية :

تركز النظرية البنائية على متغير الهوية على اعتبار أن القضية المحورية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي محاولة إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، هذا ما يفسر سعي الصين لنشر هويتها من خلال مبادرة الحزام و الطريق.

د/ المقاربة الجيوبوليتيكية :

تعد المقاربة الجيوبوليتيكية من بين المقاربات التي يكمن الاعتماد عليها في تفسير مبادرة الحزام والطريق وما تتضمنه من أبعاد و رهانات جيوسياسية ، بالإضافة إلى إبراز شبكة الممرات البرية والبحرية التي تشمل القارة الآسيوية والأوروبية و كذا الإفريقية .

أدبيات الدراسة :

لقي هذا الموضوع اهتماما واسعا من قبل الباحثين حيث تمت دراسته من عدة جوانب ومن طرف عدة محللين ودارسين ، و من بين هذه الدراسات نذكر ما يلي :

- كتاب " **مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم " لعمار شرعان ، رقم التسجيلB.33698 VR: برلين- ألمانيا ، 2019**: الذي حلل فيه دور المبادرة الصينية على اعتبار أنها تشكل حجر الزاوية في الإستراتيجية الصينية الجديدة، التي تهدف إلى استعادة الصين لمكانتها العالمية عامة والآسيوية خاصة .

- مقال " **مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟ "لعلي صالح ، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، العدد 26 -2018** : الذي ركز على فهم حيثيات المبادرة من مضمون وأهداف المشروع إلى جملة التحديات التي قد تواجه عملية تنفيذه منطلقا من فكرة أن المبادرة تمثل ضرورة للاقتصاد الصيني.

تقرير" **مبادرة الحزام والطريق : رؤية نقدية" لعزت شحرور، مركز الجزيرة للدراسات ،11 ماي 2017** ، الذي اعتبر أن مبادرة الحزام والطريق هي المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا

ولدبلوماسيتها خارجيا، على اعتبار أن المبادرة تهدف إلى ربط العالم بالصين بطرق ومسارات للتبادل التجاري.

- مجلة "**السياسة الدولية** ملحق **تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية – طريق الحرير**- العدد2014 أكتوبر 2018 .

صعوبات الدراسة:

فبالرغم من تناول موضوع الصحوة الصينية في العلاقات الدولية على نطاق واسع من طرف باحثين ودارسين كثر، (مما يوحي بتوفر كبير للمادة العلمية) إلا أن ذلك صعّب من مأمورية جمع المراجع وترتيبها وتصنيفا حسب الأولوية والحاجة . ضف إلى ذلك الانقطاع الطويل عن الدراسة (عشرون سنة) و الالتزامات المهنية والعائلية ، كلها عوامل عقدت من إنجاز هذا العمل ولكنه تم بفضل الله. " **كُل بُنْيَانٍ وإن تَمَّ إلّا وفيه نُقصان** ".

تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المرتبطة بها ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى **: فصلين أثنين** ، يتطرق **الفصل الأول منها** إلى **:** الإطار النظري للدراسة ، ونتناول من خلاله المفاهيم المفتاحية للدراسة و المتمثلة في **لإستراتيجية** ، **النظام الدولي** و **القوة الناعمة** ، عبر **ثلاث مباحث** على التوالي ويظم كل مبحث **ثلاث مطالب** ، فقد تم التطرق إلى الإستراتيجية في **المبحث الأول** من خلال **ثلاثة مطالب** ، تناول **الأول منها** مفهوم الإستراتيجية و **الثاني** مستوياتها و **الثالث** محدداتها ، أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه النظام الدولي و فيه **ثلاث مطالب** أيضا ، حيث تطرقنا في **أولى المطالب** إلى مفهوم النظام الدولي ، وتناولنا في **ثانيها** مكوناته ، أما **المبحث الثالث** فخصص لطبيعة (أنماط) النظام الدولي وفيه اقتربنا أكثر من صلب الموضوع ، فتناولنا القوة الناعمة عبر **ثلاثة مطالب .** وتم التطرق إلى مفهوم القوة و خصائصها في المطلب الأول ، ثم أنواع القوة في **المطلب الثاني** أما **المطلب الثالث** فخصص لمفهوم القوة الناعمة.

وفي **الفصل الثاني** تم الخوض في صلب الموضوع والمتمثل في مبادرة الحزام والطريق كآلية في الإستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي . وهو بدوره فصل تنضوي تحته **ثلاثة مباحث** و في كل مبحث **ثلاث مطالب** ، إذ تناول **المبحث الأول** طبيعة السياسة الخارجية الصينية وتم التعريج على مبادئها و محدداتها في **المطلبين الأول و الثاني** على التوالي ، أما **المبحث الثاني** فتمت خلاله قراءة في مضامين مبادرة الحزام و الطريق ، عبر **ثلاثة مطالب** تناولت خلفية المبادرة وتعريفها و نطاقها أهدافها في **كل مطلب** ، وفي **المبحث الثالث** و الأخير تناولنا أثر مبادرة الحزام والطريق على بنية النظام الدولي ، عبر **ثلاثة مطالب** فقد تم تخصيص **المطلب الأول** إلى تبيان الأبعاد أي الرهانات الجيوسياسية المرجوة من مبادرة الحزام و الطريق ، وفي **المطلب الثاني** تم التطرق إلى دور هذه المبادرة في تغيير بنية النظام الدولي مما هو عليه (نظام أحادي القطبية) ، إلى نظام متعدد الأقطاب .وفي **المطلب الثالث** و الأخير تم إبراز التحديات و الصعاب التي تواجه مبادرة الحزام والطريق ، والتي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المبادرة.

الفصل الأول :الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل :

يهدف هذا الفصل، إلى تقديم هيكل منهجي ، يستوعب الإطار النظري والتحليلي للموضوع محل الدراسة ، الذي سيتم تفصيله إلى مجموعة من المفاهيم المفتاحية (المحورية) ، التي من شأنها وضع الدارس في إطار علمي و متخصص ، ومن ثم التطرق إليها بالبحث والتأصيل، من خلال الاستعانة بالأدوات النظرية المناسبة والكفيلة بتفسير وفهم البنا ء الهيكلي العام لموضوع الدراسة.

وبناءا على ذلك، يُعنى هذا الفصل بالتطرق إلى الإطار النظري لدراسة مبادرة الحزام و الطريق الصينية كإستراتيجية للتاثير في بنية النظام الدولي، من خلال رؤية هيكلية متضمنة لثلاثة مباحث أساسية . إذ جاء **المبحث الأول**، ليهتم بتقديم دراسة تأصيلية معرفية حول مفهوم الإستراتيجية، من خلال ضبط مصطلح الإستراتيجية والبحث في ماهيتها، وكذا التطرق إلى مستوياتها وأنواعها، وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة والمتداخلة، فضلا عن دراسة المحددات و المتغيرات المؤثرة في صنع الإستراتيجية. أما **المبحث الثاني** ، فقد ركز على دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للنظام الدولي بإعتباره مجال التفاعل بين الأطراف المؤثرة فيه ، حيث تم التطرق إلى مفهومه و مكوناته و طبيعته (انواعه) ثم جاء **المبحث الثالث** الذي انصب الإهتمام فيه بمفهوم القوة الناعمة ، بإعتبارها الوسيلة المثلى لتجسيد مبادرة الحزام والطريق الصينية ، وذلك من خلال تبيان مفهوم وخصائص و أنواع القوة .

المبحث الأول:

الإســتراتــيجــيــة

مقدمة المبحث :

تحظى الإستراتيجية، كمصطلح و موضوع باهتمام واسع النطاق لدى المفكرين والمثقفين والأكاديميين، وخاصة عند النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بحقل السياسة و العلاقات الدولية، وهذه الجاذبية التي تتحلى بها الإستراتيجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصرة لها، وعليه فمصطلح الإستراتيجية يستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة، وفي أنشطة عديدة حتى أصبح من الصعوبة تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص، وعليه سنتناول في هذا المبحث مصطلح الإستراتيجية.

المـــــطــلب الأول
مفــهـــــوم الإســتراتيــجية

إن تعبير الإستراتيجية مشتق من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش أو حشد، و من مشتقات هذه الكلمة stratego والتي تعني فن القيادة، كما من مشتقاتها أيضا strategem والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو . فعندما نقول (stratos agein)فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني" الجيش الذي ندفع به إلى الأمام ."وبربط طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا ما يعني" الجنرال"، وفعل strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة strategikos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، فالإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة [1].

تعريف مصطلح الإستراتيجية:

عرَّف **كلاوز فيتز Carl von Clausewitz** الإستراتيجية بأنها" نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب."

أما **فوندر جولتز Colmar Freiherr von der Goltz** فقد عرَّف الإستراتيجية بأنها" اتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل."

كما عرَّفها **ليدل هارت B. H. Liddell Hart** بكونها" طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"[2].

و قد عرفها **مولتكه Helmuth von Moltke the Elder** بأنها" عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف."

فيما عرفها **ريمون آرون Raymond Aron** بأنها" قيادة مجمل العمليات العسكرية."

وجاء في قاموس **أكسفورد Oxford** بأن الإستراتيجية " فن عرض وتوجيه العمليات العسكرية الكبيرة والعمليات الخاصة بالحملة."أما الموسوعة البريطانية فتشير إلى أنها" علم وفن استخدام جميع موارد الدولة للوصول إلى هدف الحرب."

إن ما يؤخذ على هذه التعاريف، أنها تضيق من نطاق مفهوم الإستراتيجية وتربطه فقط بالمعارك والحروب، ومن ثم تعتبر هذه الأخيرة على أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الدولة، أي أنها تربط هذه المفاهيم الإستراتيجية بالجانب العسكري فقط، ولتجاوز هذا القصور حضيت الإستراتيجية بتعاريف أخرى و منها:

(1) عبد القادرمحمد فهمي ،**المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، عمان، دار مجدلاوي،2006، ص17.

(2) صباح بالة ، " **الإستراتيجية الدولية International Strategy** " ، الموسوعة السياسيّة، 2023-04-07، متاح على الرابط التالي-https://political : encyclopedia.org/dictionary/الإستراتيجية الدولية .

تعريف أندريه بوفر André Beaufre إذ يعرف الإستراتيجية بأنها" فن استخدام القوة للوصول إلى السياسة"، و هذا التعريف كما نلاحظ لم يحدد تحقيق الأهداف بالقوة العسكرية فقط بل ذكر القوة ربما تكون اقتصادية، سياسية أو عسكرية[1]

فالإستراتيجية إذًا هي أداة الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات لبلوغ تلك الأهداف، وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الإستراتيجية يمكن **تعريفها** بأنها "علم و فن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يساعد صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم و الحرب" [2].

الفرق بين الإستراتيجية وبعض المصطلحات ذات الصلة:

-1 - الفرق بين الإستراتيجية و التكتيك :

لقد ذهب" **كلاوزفيتز Clausewitz** " إلى التمييز بين الإستراتيجية والتكتيك بقوله " :إن التكتيك يعني استخدام القوات العسكرية في قلب المعركة ، بينما تنصرف الإستراتيجية إلى نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب ."وفي السياق ذاته، يقول"**هاملي Hamley** "موضحا الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك" :إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية أما ساحة المعركة فهي مجال التكتيك"[3]

وبصفة عامة، يمكن القول ، أن الإستراتيجية تهتم بتحديد الأهداف والتوجهات الكبرى، أما التكتيك فإنه يتولى أمر التنفيذ، كما أن الإستراتيجية تهتم بالأمور الثابتة والكلية والشاملة، بينما التكتيك ينصرف إلى ما هو حركي وظرفي ومؤقت.[4]

- 2 - الفرق بين الإستراتيجية و الجيوإستراتيجية:

"الجيواستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان. "و يمكن تعريف الجيواستراتيجية أيضا بأنها" دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية."[5]

- 3 - الفرق بين الإستراتيجية والتخطيط:

وعلى غير الشائع فإن الإستراتيجية ليست هي الخطة لأن التخطيط عملية إداريةٌ داخليّة تتجه في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها وإدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية خارجيّةٌ تتوجه بالملاحظة والاستقراء والتوقّع أثناء التقدّم، كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطر عليها، لذا

(1) حسين سنطوح، **الاستراتيجية دراسة و فن**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 04، جويلية2007، ص 59.

(2) سمير حمياز، **البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الامريكية اتجاه ظاهرة الارهاب الدولي**، دراسة حالة اسيا الوسطى 2001-2008، جامعة الجزائر 3، ص27.

(3) منير شفيق، **علم الحرب**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1972، ص19.

(4) سمير حمياز، **المرجع السابق**، ص 29.

(5) صباح بالة ، **المرجع السابق** .

يُرى ضرورياً عند وضع الخطط أن تحدّد الموازنات سلفاً والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها قواعد ثابتة، حيث تنشأ فرص تتطلب مواردَ غير ما رُصد من قبل، أو ينشأ تهديد يتطلب تلاقيه تدابير لم توضع في الحسبان.[1]

وفي النهاية يمكن القول أن الإستراتيجية في أبسط معانيها تعني الوسيلة أو الطريقة التي تؤدي بنا إلى تحقيق أهدافنا المتعلقة بالدرجة الأولى بالدولة ولذلك نجد أنها تحتل مكانة كبيرة في حقل العلاقات الدولية في أحد فروعه، كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإستراتيجية غير مرتبط بالحرب فقط، فنجد إستراتيجية اقتصادية، سياسية، اجتماعية...إلخ .

المطلب الثاني

مستويات الإستراتيجية

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية تتمثل في:

1- - المستوى الإستراتيجي (الإستراتيجية القومية)

أو ما يسمى بالمستوى السياسي وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والاقتصادية و الثقافية والدبلوماسية .... للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في مواجهة التحولات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لوحداتها الدولية . فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

كما يشير مفهوم الإستراتيجية القومية من الناحية الوظيفية إلى عملية توجيه الإستراتيجيات المختلفة الداخلية والخارجية والاقتصادية والدبلوماسية والدعائية والعسكرية ، كذا التنسيق بينها بغية تأمين سلامة الدولة والمجتمع في وقت السلم ودعم الإستراتيجية العسكرية في أوقات الحروب.[2]

من خلال تحليل المفاهيم السابقة الذكر للإستراتيجية القومية يمكننا القول بأنها تتضمن العناصر التالية :

- الإستراتيجية القومية مرتبطة بشكل مباشر بالسياسة العليا للدولة
- الإستراتيجية القومية معنية بزمن الحرب والسلم على حد سواء
- الإستراتيجية القومية تنبثق من العقيدة السياسية للدولة ومن فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية التي تتحدد على ضوئها الأهداف الآنية والمستقبلية للدولة
- الإستراتيجية القومية تقوم على فكرة تعبئة وتنظيم وتوجيه مختلف طاقات وموارد الأمة لتحقيق الأهداف القومية للدولة.

(1) صباح بالة، **المرجع السابق .**

(2) حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص34.

- الإستراتيجية القومية تعنى بالقضايا الحساسة بحكم ارتباطها بالسياسة العليا للدولة كقضايا الأمن القومي، حماية سيادة الدولة واستقلالها السياسي...الخ.

-2 - المستوى التكتيكي (الإستراتيجية العسكرية)

تنحصر الإستراتيجية في هذا المستوى على الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب .

ولذلك ، فالإستراتيجية العسكرية تنشغل بالجهد العسكري الميداني، كما أنها تعبر عن فن استخدام الوسائط العسكرية والتنسيق بين مختلف أفرع القوات المسلحة من خلال تكامل برامج التخطيط لإدارة الحروب . وعلى هذا ، يعرف" كلاورفيتز Clausewitz " الإستراتيجية العسكرية على أنها" فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحملات العسكرية . وفي السياق ذاته يرى" ريمون آرون " " **RaymondAron**" أن مفهوم الإستراتيجية العسكرية ينصرف إلى" **فن قيادة مجمل العمليات العسكرية ."** [1]

ويمكن أن نلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق الأمر بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

- 3- المستوى العملي:

وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي.

المطلب الثالث

محـددات الإســـتراتـيـجـيـــة

تخضع عملية صنع إستراتيجية ما إلى جملة من التفاعلات بين المتغيرات الذاتية والموضوعية، والتي بدورها تعبر عن جملة من الإستراتيجيات التي تتخذها الدولة لتحقيق الأهداف والمصالح المسطرة في مفكرة سياستها الخارجية . وتؤدي المتغيرات الذاتية والموضوعية دورا كبيرا في قوة الدولة أو ضعفها، الأمر الذي يؤثر بدوره في طبيعة الإستراتيجية التي تصوغها وتعتمدها الدولة، ومدى استقلالية القرار السياسي القاضي بإتباع هذه الإستراتيجية أو تلك.

كما أن الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وطرق تجسيدها لا يتوقف فقط على ضرورة توفر مجموعة من الإمكانيات والموارد المادية، وإنما أيضا على كفاءة العنصر البشري ومدى قدرته على تعبئة

(1) **نفس المرجع السابق**، ص 34 .

وتوظيف ما هو متاح من طاقات وقدرات بشكل سليم ، لمواجهة تحديات ومتطلبات بقاء الدولة وازدهارها في المحيط الدولي .

وما يمكن الاتفاق عليه هو أن أغلب أدبيات الفكر الاستراتيجي والسياسي تشير إلى نوعين من المتغيرات المؤثرة في صنع الاستراتيجية وهما المتغيرات الموضوعية و الذاتية.

أولا :المتغيرات الموضوعية

ويقصد بها تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع الإستراتيجية ، وهي مستقلة عن فهم صانع الإستراتيجية وتشمل المتغيرات الموضوعية نوعين من المتغيرات وهما المتغيرات الداخلية و الخارجية .

- 1 المتغيرات الداخلية:

و تشمل مجمل المتغيرات التي تنحصر داخل الحدود الإقليمية للدولة، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي البنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات سياسة أخرى في النسق الدولي [1] . ويندرج ضمن هذه الفئة قائمة كبيرة من المتغيرات المؤثرة في صناعة الإستراتيجية ، ومن ذلك :

أ -القوة القومية وأثرها في صنع الإستراتيجية

يشكل متغير القوة أحد المحددات الأساسية التي تؤثر في صنع الإستراتيجية، و في تحقيق المصلحة الوطنية باعتبارها هدف نهائي ومستمر للسياسة الخارجية للدولة ،إن ما يجب الإشارة إليه هو أن مقومات القوة لم تعد تقتصر على تلك العناصر التي حددها كل من" هانز مور جانتو " Morgenthau Hans "و ريمون آرون Aron Raymond " والتي تشير عموما إلى العوامل العسكرية والجغرافية والديمغرافية والاقتصادية ، بل ثمة عوامل أخرى يمكن أن تضاف إليها ، مثل التقدم التكنولوجي، كفاءة المورد البشري "الرأسمال البشري"، نوعية القيادة وأسلوب اتخاذ القرار، القدرات غير الملموسة والمعنوية ، وغيرها من العناصر التفصيلية التي تؤكد معظم الدراسات على أهمية تحديد التفاعلات القائمة بينها باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق، بل هي في غاية الترابط.[2]

وتشير دراسة" لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية " في جامعة واشنطن ، إلى أن التركيب البنيوي لقوة الدولة يتضمن قائمة من العناصر ، تتمثل في:

1/ العامل العسكري : ويتمثل في القوة العسكرية والحدود والموقع الجغرافي ووضوح الحدود.

2/ العامل الاقتصادي :ويتمثل في السكان، الموارد الطبيعية والنظام الاقتصادي والتقدم الفني والتكنولوجي، فضلا عن كفاءة المورد البشري .

3/ العامل السياسي : ويتمثل في التماسك الوطني والديني والوعي الاجتماعي والاستقرار السياسي والإرادة الوطنية .

(1) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 137.

(2) حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص37 .

على ضوء ما تقدم ، يمكن اعتبار أن القوة تعد متغيرا حاسما في صنع الإستراتيجية القومية للدولة ليس فقط لأنها أداة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة في مفكرة السياسة العليا للدولة ، و إ نما أيضا هي محدد أساسي ونقطة ارتكاز هامة في تحديد موقع ودور الدولة في الساحة الدولية ، ذلك أن هيبة الدولة ودرجة تأثيرها ونفوذها في النظام الدولي يتحدد بمقدار ما تمتلكه الدولة من قوة مادية أو معنوية وعليه فالقوة هي التي تتيح لصانع القرار هامش من الحرية والقدرة على المناورة والحركة في السياسة الخارجية ، الأمر الذي يجعلها متغير أساسي في تحديد و و ضع الخيارات الإستراتيجية للدولة.

ب ـ دور العامل الجغرافي في صنع الإستراتيجية .

تقر معظم أدبيات الجغرافيا الإستراتيجية على أن العوامل والمعطيات الجغرافية تؤدي دورا هاما في صنع الإستراتيجية القومية، ولذلك ذهب الأميرال" بيير سيليريه (pierre cellérier) " إلى القول بأن :الإستراتيجية يجب أن تدرك بعمق العوامل التي تقوم عليها الجغرافيا السياسية .[1]

وفي السياق ذاته يقول" نابليون بونابرت "Bonaparte Napoléon " إن معرفة جغرافيا دولة ما ، تكفي لفهم التوجهات الإستراتيجية التي تعتمدها في سياستها الخارجية ." [2] بل وأكثر من ذلك ذهب أنصار "الحتمية الجغرافية" Determinism Geographic" " إلى إقرار فكرة مفادها أن الخصائص الجغرافيا للدولة تؤثر بشكل حتمي في تحديد طبيعة سلوكياتها السياسية والإستراتيجية [3] ، الأمر الذي يدل على أهمية ودور المتغير الجغرافي في صنع الإستراتيجية القومية للدولة

جـ ـ أثر طبيعة النظام السياسي في صنع الإستراتيجية :

تختلف عملية صنع الإستراتيجية باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، ففي الأنظمة الديمقراطية يلاحظ أن عملية صنع الإستراتيجية تكون مفتوحة وتتسع فيها دائرة المشاركة لتشمل المؤسسات الرسمية إلى جانب المؤسسات غير الرسمية ، مثل :مراكز التفكير، الجماعات الضاغطة، منظمات وقوى المجتمع المدني ، الرأي العام ... الخ . بينما تنحصر عملية صنع الإستراتيجية في الأنظمة غير الديمقراطية في دائرة ضيقة ، وفي أجهزة محدودة ، بل والأكثر من ذلك ، فإن الاعتبارات الكاريزمية الخاصة بالزعيم السياسي هي التي تؤثر في تحديد وصياغة الإستراتيجية القومية للدولة[4] ، إلا أن هذه المركزية والنزعة الأحادية التي تميز عملية صنع الإستراتيجية في الأنظمة غير الديمقراطية تجعلها عرضة للأخطاء بحكم غياب المشاركة والتقييم والمداولة .

د ـ دور العامل القيمي والثقافي في صنع الإستراتيجية

يؤدي الوعي المشترك بالتراكم التاريخي ، الذي يحتوي بداخله على القيم الثقافية والنفسية والدينية والجماعية والحضارية لأمة من الأمم ، والمجسدة في فضاء جغرافي معين إلى تشكل الذهنية الإستراتيجية للدولة، ومن هذا المنطلق ، فإن المنظومة القيمية والإيديولوجية والتراث الثقافي والحضاري يؤثر بشكل

(1) بيير سيليريه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988، ص 120 .

(2) فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية(ب.س ن)، ص22.

(3) حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص39.

(4) **نفس المرجع**، ص39.

فعال في رسم الإستراتيجية القومية للدولة .وهذا لا يظهر فقط في كون الدولة تستخدم هذه المنظومة القيمية والجاذبية الثقافية والحضارية كأداة أو كقوة ناعمة لتحقيق الأهداف المسطرة في إستراتيجية الدولة، وإنما أيضا من خلال هذه التركيبة القيمية والثقافية والحضارية تحدد وتعرف الدولة بنظرتها للعالم والملامح الحضارية التي تطبعه ، وعلى هذا الأساس ، فإن الوعاء القيمي والحضاري والمنظومة الثقافية للدولة ، تشكل دعامة أساسية ومحددا هاما في صنع الإستراتيجية القومية للدولة.

ه - دور المعلومات في صنع الإستراتيجية

تحظى المعلومة بأهمية بالغة في عملية صنع الإستراتيجية، ليس فقط لأن الإستراتيجية ترسم بناء على المعلومات المتاحة ، ولكن أيضا لأن طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة هي التي تحدد مدى نجاح أو فشل الإستراتيجية المعتمدة، ومن هذا المنطلق ، ونظرا لأهمية ودور المعلومات في عملية صنع الإستراتيجية، فإن الأجهزة الإستخباراتية للدول تسعى جاهدة إلى جمع المعلومات الكافية بشأن المواقف والقضايا الدولية أو بخصوص نقاط القوة والضعف لدى لخصوم الإستراتيجيين ... الخ.

والملاحظ ، أن هذه المعلومات قد يكون مصدرها قنوات عامة رسمية أو قنوات خاصة غير رسمية كما أن الدول لا تكتفي فقط بجمع المعلومات الكافية، وإنما أيضا تقوم بالتأكد من صحتها و مصداقيتها ، و كذا تصفيتها والمفاضلة بينها وتصنيفها إلى معلومات أساسية وغير أساسية قبل أن تترجم في شكل قرارات إستراتيجية، ذلك أن المعلومات المتوفرة قد تكون متحيزة أو مبالغا فيها، وأ يقصد من تسريبها التضليل، أو قد تكون مبنية على قناعات مسبقة أو" قوالب جاهزة "أو غير ذلك من الأسباب .وعليه، فإن التسلح بالمعلومات الصحيحة والكافية يشكل أحد العوامل التي تجعل من الإستراتيجية المعتمدة صائبة ومحكمة [1]

-2- المتغيرات الخارجية:

ويقصد بها تلك المتغيرات التي تنشأ في البيئة الخارجية للوحدة الدولية ، أو نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى في النسق الدولي ومن تلك المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع إستراتيجية الدولة تجدر الإشارة إلى :

-أ- بنية وطبيعة النظام الدولي:

تشكل الدولة الوطنية إحدى الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي، و لذلك فهي تتأثر به وتؤثر في مجرياته . وعلى هذا، تقر أدبيات المدرسة الواقعية خاصة الجديدة، فإن التركيبة الفوضوية للنظام الدولي الذي يتميز بعدم قوة نفاذ القانون ، فضلا عن غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول..... [2] ، كلها عوامل تؤدي دورا حاسما في تحديد طبيعة الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة . فعلى سبيل المثال، إذا كان النظام الإقليمي الفرعي يتميز بالفوضى، سوء الفهم وسوء الإدراك وانعدام الثقة بين وحداته الأساسية وغيرها من العناصر المغذية" للمأزق الأمني Dilemma Security" "، "ففي هذه الحالة يكون مبدأ" الاعتماد على النفس" و "المساعدة الذاتية" Help Self "أو حتى الحلول الاستباقية - الوقائية - هي التي تحدد طبيعة الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة لتحقيق الأمن والبقاء كهدف أسمى تتطلع إليه الدولة في ظل الطبيعة

(1)غسان مدحت خير الدين، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص46.

(2) حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص40.

الفوضوية للنظام الدولي . أما إذا كان النظام الإقليمي الفرعي يتميز بالثقة والتفاهم بين وحداته الأساسية ففي هذه الحالة فإن منطق التعاون والاعتماد المتبادل سيكون بمثابة محدد أساسي في صنع الإستراتيجية القومية للدولة[1] .

ب - دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في صنع الإستراتيجية:

يتضمن القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية مجموعة من المبادئ المعيارية التي تؤدي دورا أساسيا في صنع الإستراتيجيات القومية للدول، ذلك أن هذه القواعد والمعايير تساهم بشكل كبير في تنظيم وتقييد السلوكيات السياسية والإستراتيجية للدول . فمثلا يؤدي مبدأ عدم التدخل و ، حظر استخدام القوة وتسوية النزاعات الدولية بطرق سلمية وغيرها من" القواعد الآمرة Cogens Jus" التي ينطوي عليها القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية، دورا بالغ التأثير في صنع وصياغة الاستراتيجيات القومية للدول، ولذلك، فهي تسعى إلى تكييف سلوكياتها بالشكل الذي يتماشى مع هذه المبادئ المعيارية.

جـ - الأحلاف الدولية وأثرها في صنع الإستراتيجية :

تنطوي الأحلاف الدولية على بعد رسمي تعاقدي باعتبارها تنشأ بموجب معاهدة دولية لتحقيق الدفاع أو الأمن الجماعي للدول الأعضاء في التحالف [2]، وقد استقر العمل الدولي على أن التوقيع على المعاهدات الدولية يرتب آثار قانونية ، تتمثل أساسا في الالتزام ببنود و أحكام المعاهدة، وهذه الالتزامات هي التي تقيد وتؤثر في صياغة الإستراتيجية القومية للدولة . فعلى سبيل المثال، نصت المادة الخامسة من ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي" أن أي اعتداء تتعرض له أية دولة عضو في الحلف يستوجب تعاون جميع الدول الأعضاء لردع المعتدي [3]." وعليه، فإن الأحلاف الدولية تأثر بشكل كبير في صنع أو في تحديد طبيعة الخيارات الإستراتيجية للدولة.

د - المحاذير والفرص التي تطرحها البيئة الدولية وأثرها في صنع الإستراتيجية :

تنطوي البيئة الدولية على مجموعة من المحاذير والفرص في الوقت ذاته، فالمحاذير والمخاطر تفهم على أنها من إفرازات التركيبة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي الذي يتماشى مع" الفوضى الهوبزية " المرادفة لحرب الكل ضد الكل . أما الفرص فهي تعبر عن الممكنات التي تطرحها البيئة الدولية أمام الدولة لتحقيق أو تعزيز مكانتها ومصالحها في النظام الدولي. [4]

وعليه، فإن ثنائية المحاذير والفرص التي تطرحها البيئة الدولية تؤدي دورا أساسيا في تحديد وصياغة الإستراتيجية القومية للدولة.

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائرأوربا و الحلف الأطلسي**،الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،5200،ص18-19.

(2)حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص41.

(3) المادة 05 **من ميثاق حلف شمال الأطلسي**.

(4) **نفس المرجع السابق** ، ص41.

ثانيا :المتغيرات الذاتية

و يقصد بها الخصائص والقدرات الشخصية المتعلقة بالقياد ة السياسية العليا التي تنهض بمهمة صنع الإستراتيجية ، وكذا مدى قدرة تلك القياد ة السياسية (صانع الإستراتيجية) على التخطيط المحكم وكذا تعبئة كل الموارد والطاقات الكامنة للأمة وتوظيفها بشكل سليم على الوجه الذي يخدم الأهداف والمصالح العليا للدولة . و تؤدي دورا محوريا في صنع الإستراتيجية .

و الملاحظ ، أن ثمة عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في صنع الإستراتيجية كالخصائص الاقتصادية والقدرات العسكرية والتكنولوجية....، التي ترتبط بشكل مباشر بجودة العنصر البشري الذي بإمكانه أن يصنع قوة اقتصادية عظمى ولو انطلق من أرضية منهارة ومدمرة، والمثال على هذه العلاقة بين العنصر البشري وصنع الإستراتيجية ما حققته كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية والقدرة التي أظهرتها الولايات المتحدة في الخروج من أزمتها الاقتصادية عام. 1929 وفي المقابل ، فإن ضعف كفاءة العنصر البشري وعجزه على التخطيط وعلى صنع الخيارات الإستراتيجية للنظام السياسي في الشرق الأوسط ، شكل أحد الأسباب لعدم تحول القوة الكامنة فيه إلى قوة إستراتيجية فعلية بالرغم من امتلاكه لعناصر القوة. [1]

ومن هذا المنطلق ، فإن المتغيرات الذاتية المتمثلة في كفاءة العنصر البشري و قدرته على التخطيط والاستشراف .....إلخ ، كلها تشكل منطلق أساسي لبناء فعل إستراتيجي محكم وقويم.

وبصفة عامة ، يمكن إبراز دور المتغيرات الذاتية في صنع الإستراتيجية في النقاط التالية :

* القدرة الذهنية على التخطيط والموائمة بين الوسائل والإمكانات المتاحة مع الأهداف المراد تحقيقها، فضلا عن الفهم الصحيح والتحليل الدقيق للبيئة الإستراتيجية والمصالح القومية .

* القدرة على تقدير نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي ، وكذا المحاذير والفرص التي تطرحها البيئة الخارجية عند صنع الإستراتيجية .

* قدرة القيادة السياسية على الموائمة والتوفيق بين رسالة الدولة والبيئة التي تعمل فيها

* قدرة القيادة السياسية على الاستشراف عند صنع الإستراتيجية من أجل اتخاذ إجراءات إستباقية لمواجهة المواقف المفاجئة و الاحتياط منها، أو على الأقل التخفيف من وطأة تداعياتها .[2]

تؤدي المتغيرات الذاتية دورا أساسيا في جميع الخطوات الإجرائية المتعلقة بصنع الإستراتيجية سواء في مرحلة صياغة الإستراتيجية أو حتى في مرحلة تنفيذها وتقويمها، لاسيما وأن عملية صنع الإستراتيجية تتطلب العديد من العمليات الذهنية سواء في التعامل مع المعلومات ، وكذا دراسة الوضع من كل جوانبه ، فضلا عن إعداد الخطة و جراء الموائمة بين الوسائل والأهداف ، وصولا إلى عملية التنفيذ و المراجعة والتقويم .

(1) احمد داوود أوغلو، العمق الستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية ، الدار العربية للعلوم ،2010، ص57.

(2) حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص43.

بناء على ما سبق، يمكن القول، أن أدبيات الفكر السياسي والإستراتيجي خلصت إلى نتيجة مفادها أن في الدول غير الديمقراطية نجد المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي والمتغيرات الخارجية هي الأكثر تأثيرا في صنع الإستراتيجية ، في حين نجد أن الخصائص والقدرات القومية ، وكذا طبيعة النظام السياسي هي الأكثر تأثيرا في رسم إستراتيجيات الدول الديمقراطية المتقدمة ، كما أن عملية صنع الإستراتيجية فيها تتميز بالاستقلالية مقارنة بدول العالم الثالث ، بحكم افتقار هذه الأخيرة للموارد والقدرات.

وبصفة عامة ، نخلص إلى القول ، بأن عملية صنع الإستراتيجية هي محصلة تفاعل لمجموعة من المتغيرات الموضوعية والذاتية. (1)

المبحث الثاني

النـــظــام الدولـــي

مقدمة المبحث :

إن تعريف" **النظام الدولي**" يقتضي بداية النظر في مفهوم النظام ، **فالنظام في اللغة:** هو التأليف وضم شيء إلى شيء آخر،فيقال نظم الأشياء ينظمها نظما: ألفها و ضم بعضها إلى بعض. (2) كما نعبر عن نقيض النظام بمصطلح الفوضى.

و يعرفه بعض الباحثين بأنه"منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها لتشكل وحدة واحدة"(3).

ويعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم استخداما في المعارف و العلوم ،ولقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجال الفلسفة و الرياضيات ،ثم انتقل بعد ذلك إلى مجال دراسة المجتمع ابتداء من القرن التاسع عشر ، ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين لكي يظهر مفهوم واضح ومتماسك للنظام ،أما استخدامه في مجال العلاقات الدولية فقد جاء متأخرا. (4)

لكن هناك خلط واضح عند بعض الباحثين العرب خلال استخدامهم لمصطلح النظام ، إذ لا يوجد هناك تمييز واضح بين مصطلح النظام (Order) و النظام (System) والنظام (Regime) فمصطلح (System) يطلق على المنظومة أو المنتظم أو النسق ويعني مجموعة من الأجزاء المتفاعلة وهو التعريف الذي يطرحه" ديفيد ايستن "لذا يقول"أناتولرا بوبورت« :" أن المجوع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو الذي يمكن تسميته بالنظام « وهي بهذا المعنى تمثل القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة ،تتواجد عبر مرحلة معينة و وقت معين وهذه الأطراف المتعددة والمحددة هي المكونة لبناء أو هيكل النظام.

(1) **نفس المرجع** ، ص43

(2) مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي ، **القاموس المحيط** ، ج4 ، القاهرة : مؤسسة الحلبي ، 1988 ، ص892.

(3) تشومسكي نعوم ، **النظام العالمي الجديد القديم** ، ترجمة : صفوان عكاشة ، ط1 ، حلب : دار فصلت للدراسات و الترجمة، 2000 ، ص8 .

(4) عبد الرحمن برقوع ،**مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، (أكتوبر 2002) ص35.

ويشير مصطلح (**Régime**) إلى مُركّب يقوم على تضافر مقومات عديدة هي:

وسط اجتماعي ومجموعة من الآليات القانونية و القيم و يتمثل دور الآليات في كفالة وضع القواعد القانونية المنظمة للواقع موضع التطبيق ، في حين يمثل مصطلح(Order) نتاجا لعملية التنظيم التي تعني" أن ثمة عملا إراديا واعيا من جانب الإنسان بقصد إدارة قطاع معين من قطاعات الواقع على نحو ما يبدو أنه الأمثل و الأكمل ، وعليه نستنتج أن النظام بمعنى (System) يقصد به الحركة أو التفاعل بانتظام، أما النظام بمعنى(Régime) فيشير إلى ضرورة وجود قواعد وقوانين موضع التطبيق، في حين يعني النظام بمعنى (Orde)المثالية أي ما يجب أن يكون عليه وليس ما هو كائن عليه[1].

المطلب الأول

مفهوم النظام الدولي

يجد الباحث في موضوع **النظام الدولي** نفسه أمام تعاريف شتى ذلك أنه لا يوجد له تعريف واحد بل تصل الاختلافات في التعريفات إلى التسمية فهناك من يسميه**" النظام "** و هناك من يسميه**" النسق"** ، كما هو الشأن عند الدكتور طه بدوي في كتابه مدخل إلى علم العلاقات الدولية ،وهذه بعض التعاريف حسب مجموعة من الدارسين.

***جوزيف فرانكيل** « النظام الدولي هو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام»

***ستانلي هوفمان** : «النظام الدولي عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية»

***جورج لنكولن** « ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين.»

***محمد طه بدوي**« النسق الدولي هو مجموعة من العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم و انتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات»[2]

يتضح مما سبق أن النظام الدولي يقوم على ، التفاعل الحاصل بين مجموعة من الوحدات السياسية و الاقتصادية المكونة له ، وذلك ضمن ما يسمى بشبكة العلاقات الناتجة عنه والتي تخلق الترابط فيما بينها لتصل إلى مرحلة عدم الاستغناء ، ويمكن القول أن هذه التعريفات تُجمع على :

* وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع.

* وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات ممثلة في الدول و المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات.... إلخ.

(1) **نفس المرجع**، ص39

(2) يوسف رزين ، **النظام الدولي: النشأة و التطور**، مجلة الحوار المتمدن العدد4422، 12-04-2014، ص1.

المطلب الثاني

مكونات النظام الدولي:

تمثل عملية تحديد عناصر النظم الدولية مشكلة ذات طابع " امبريقي "ذلك لأنه لا يمكن تحديد عناصر نظام دولي إلا بالنظر إلى السمات الخاصة به ، و بالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة، منذ إبرام معاهدة **واستفاليا** في القرن السابع عشر ، إلا أن التطورات التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين و لاسيما في العقدين الأخيرين، كان لها أثر بالغ في بروز فاعلين آخرين، قادرين على لعب أ دور على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات (MNC) إضافة إلى بعض الأفراد (الشخصيات الفاعلة) و فيما يلي توضيح ذلك:

1- الـــــدولـــــــة:

تعتبر الدولة هي الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة **واستفاليا** حتى يومنا هذا ، وقد بني النظام الدولي منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل ، و القوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية ، تعبر عن حالة الدولة و موقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمي و هيكل القوة في النظام الدولي السائد ، وتضع جميع الدول في اعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى ، و إمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها ، ويتكون النظام الدولي من دول عظمى و دول متوسطة و دول صغرى ، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة في النظام الدولي ليست بالمسألة السهلة ، لأنها تطرح جملة من المشاكل نظرا لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة في النظام الدولي.

- 2 - المنظمات الدوليةOrganization International:

تمارس المنظمات الدولية نفوذا سياسيا و اقتصاديا بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة من التأثير و تنقسم هذه المنظمات إلى نوعين:

أ - المنظمات الدولية الحكومية : مثل الأمم المتحدة و فروعها و العضوية في هذه المنظمات مقصورة على الدول ، ويمثل الأفراد الممثلون فيها مصالح الدول التي أوفدتهم.

ب - المنظمات غير الحكومية:هي تلك المنظمات التي تضم جمعيات و رابطات واتحادات من دول مختلفة [1]، وقد حدث نمو هائل في عدد و حجم و أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة درجة التعقيد في العلاقات الدولية وتوزيع الموارد على المستوى العالمي.

- 3- الشركات متعددة الجنسيات(MNC) :

تلعب هذه الشركات دورا كبيرا في التأثير على مجريات الشؤون الدولية ، يصل في بعض الأحيان إلى دور الدولة أو يزيد، وتسيطر الدول الصناعية المتقدمة على نشاطات معظم تلك الشركات و من

(1) يوسف رزين، مرجع سابق ، ص2.

أمثلتها شركة ، **IBM** ، شركة **جنرال موتورز** وغيرهما من الشركات، التي يزداد تأثيرها بما تملكه من نفوذ اقتصادي و سياسي يوما بعد يوم .

-4- الأفراد:

أصبح الفرد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيرا على المستوى الدولي إلى حد قد يصل إلى مواجهة بين فرد و دولة و المثال البارز على ذلك المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة.

وبناء على ما تقدم نستطيع القول أن هناك فاعلون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات و الأفراد و قد أصبح لهؤلاء الفاعلين دور كبير في التأثير على مجريات الشؤون الدولية إلا أن الفارق الأساسي بينهم و بين الدول يتمحور في امتلاك الأخيرة لعنصر السيادة ، في حين مازال الفاعلون الآخرون يفتقدون لمثل هذا العنصر الذي يخول امتلاك قوات عسكرية وهو ما لا تقوم به تلك الشركات متعددة الجنسيات مثلا والتي لديها قدرات اقتصادية تفوق قدرات الكثير من الدول ، قد تصل قدرة إحداها إلى قدرة أكثر من 80 دولة نامية[1] .

المطلب الثالث:

طبيعة النظام الدولي

هناك ثلاثة أنماط رئيسية عرفها النظام الدولي خلال مراحله التاريخية و لكل منها سماته الخاصة وهي:

- 1- نظام توازن القوى (power of Balance) - تعدد الأقطاب- :

في هذا النظام تتعدد محاور القوى المضادة والتي يعد تكافؤ قواها شرطا لردع أي محور دولي في حالة استغلاله تفوق عارض ومؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي ،والذي من أبرز خصائصه استقلالية الدول ومرونتها الكاملة في الدخول أو الانسحاب من محاور القوة السائدة.[2]

و قد مر هذا النظام بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

أ/ المرحلة الأولى:

بدأ التأسيس لهذا النظام منذ معاهدة" **واستفاليا" عام1648** والتي كانت اللبنة الأولى لتأسيس الدولة القومية باعتبارها محور هذا النظام ،حيث وضع سلام **واستفاليا** حدا لحالة الطبيعة التي كان يحكمها منطق "الجميع ضد الجميع" وهو ما فسره" **توماس هوبز Hobbes Thomas** "في كتابه" **التنين** " المنشور عام **1951** ، فقد أسس هذا الصلح لمفهوم توازن القوى كنظام ، على اعتبار أن حالة التوازن ليست وليدة مرحلة معينة ، وإنما تظهر من حين إلى آخر عبر مراحل التاريخ و بين مختلف القوى ، وبالتالي كان لسلام

(1) هيثم عارف باشا، **التنافس العالمي و إعادة تشكيل النظام السياسي بعد عام 1991**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة الشرق الأدنى.

(2) هنري كيسينجر ، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم و مسار التاريخ**، ترجمة فاضل جكتر، لبنان:دار الكتاب العربي، 2015،ص 39

واستفاليا بما يحمله من مبادئ، على رأسها احترام سيادة الدول أن يؤسس لتوازن القوى كنظام تسعى فيه الدول للحفاظ عليه لكي لا تظهر قوة تطغى على الجميع. [1]

ب/ المرحلة الثانية:

تبدأ من معاهدة **فيينا عام1815** ، فبعد هزيمة فرنسا على يد النمسا بموجب مؤتمر" **الحلف المقدس** "أصبحت بريطانيا بقيادة أسطولها البحري القوة الرئيسية في القرن التاسع عشر ، وقد وافقت على قواعد التساوي بين اللاعبين (الدوليين) وحل الخلافات وتأمين التوازن ، وقد غيرت الدول الأوروبية تحالفاتها للحيلولة دون هيمنة دولة واحدة على حساب باقي الدول.

جـ/ المرحلة الثالثة:

تبدأ من الحرب العالمية الأولى عام **1914** ، وقد تم خلالها بناء النظام العالمي على حساب الدول المهزومة ، إذ تم في **مؤتمر باريس** للصلح عام **1919**وضع أسس النظام الذي تمثل في هيمنة المنتصر وتكريسه بمعاهدات وتشكيل عصبة الأمم، كما تميزت هذه المرحلة بزوال دول المحور و في المقابل تصاعد دور دول الحلفاء ، و تحولت عدد من الدول إلى الحكم الفردي المستبد(الدكتاتوريات) وأخرى إلى الحكم الفردي بالتعيين لا بالانتخاب (أوتوقراطيات) وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات طالبت بالاستقلال و ظهر النفوذ الأمريكي الياباني. [2]

وبذلك تأسس النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي يحتوي على دول متقاربة و التي سيطرت على دواليب السياسة العالمية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية التي أفضت إلى بروز قوتين عظمتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي مشكلة بذلك بداية مرحلة جديدة عُرفت بالثنائية القطبية[3].

-2- نظام الثنائية القطبية:

هي حقبة وصفت بأنها مرحلة الحرب الباردة وامتدت حتى عام **1991** و حددت بالثنائية القطبية إذ أدت الحرب العالمية الثانية إلى خروج معظم أطرافها منهكة القوى في مختلف جوانب التأثير السياسي و الاقتصادي ، وشهدت هذه المرحلة صعود سريع لقوتين كبيرتين متنافستين هما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية.

يعرف نظام الثنائية القطبية على أنه "نظام دولي يعتمد على توازن القوى بين قوتين عظيمتين و يعتبر أحد خيارات الأنظمة الدولية المستقرة" [4]، وقد أثرت مجموعة من المتغيرات على نظام الثنائية القطبية وتتمثل في :

أ/ **المتغير الإيديولوجي** : إذ اتخذت واشنطن و موسكو روابط الانتماء العقائدي سلاحا للتحريض في ضوء الحرب الدعائية ضد القوى المناوئة ،كما توسع الفضاء الاستراتيجي إذ لم يعد هناك تمييز بين

(1) **الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية** ، نيقوسيا 2020، ص 16-17.

(2) جهاد عودة ، **النظام الدولي– نظريات و إشكاليات** ، ط1 ، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 13.

(3) فايزة يموتن ، **بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد 19**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد13 ، المجلد 1 ، 2021 ، الجزائر، ص 559

(4) سماح مهدي صالح العلياوي ، **أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب** ، مجلة الكوفة ، المجلد 1 ، العدد 45 ، ص 220.

المناطق الإستراتيجية الفاعلة والمناطق الهامشية غير المؤثرة و تزايد التكتلات و الأحلاف بالإضافة إلى بروز.

ب/ المتغير النووي : بعد اختراع القنابل النووية والهيدروجينية وأصبح التعادل النووي سمة مؤثرة في استراتيجيات القوى العظمى، و لم يعد التوازن قائما على أساس التسلح التقليدي بل على أساس التسلح النووي النيوتروني ، ناهيك عن انهيار القوى الأوروبية و تحرر الكثير من الدول من السيطرة الاستعمارية ، و لم تعد الدولة هي العنصر الأساسي للسلطة في النظام الدولي ،إذ شكلت المنظمات الإقليمية و الدولية مصدرا جديدا للسلطة.

-3- نظام الأحادية القطبية :

برزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى انفردت بصنع القرار العالمي خاصة بعد انحسار أدوار العديد من الدول ذات الأسبقية الاقتصادية والسياسية كروسيا ، الصين ، بريطانيا ، فرنسا و أصبحت ملامح العالم الجديد تتسطر (ترسم) كما تراها مناسبة لها و لمصالحها لذلك دعمت وفرضت نظاما دوليا جديدا. (1)

وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق" **جورج هربرت واكر بوش**" قائلا «:أننا نبني نظاما جديدا »وقد بذل محاولات حثيثة لتثبيت تغيير النظام العالمي الجديد، **Order Word New** ولم يستخدم كلمة (**System**) وإنما كلمة **(Order)** لأن فيه من التوجيه والأمر والتطبيق.

وقد ارتكز النظام الدولي الجديد على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الرادعة دون منافس أو مزاحم، وانفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية ، وارتكزت العقيدة الأمريكية على مبدأ القيادة العسكرية العالمية في عهد الرئيس الأمريكي السابق" **بيل كلينتون**" و قد بادرت مجموعة من المحافظين الجدد إلى إنشاء جماعة ضغط باسم" القرن الأمريكي الجديد" ، طلبت من الحكومة حفظ الإمدادات النفطية و عدم السماح لأي قوة بالتصاعد في قدراتها، لكي لا تشكل تهديدا على المصالح الأمريكية ، و لقد وجد الرئيس الأمريكي " **جورج دبليو بوش** " عام **2001**فرصة لتحقيق الطموح الإمبراطوري جراء تفجيري برجي **التجارة العالمية** و **مبنى البنتاغون**، في **سبتمبر 2001** إذ طرح الإستراتيجية **الإستباقية** ضد ما يسمى" **الدول المارقة** "**states Rogue**و أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح أبدا لأحد بتحدي هيمنتها العسكرية، و يتضح ذلك من خلال التحركات الأمريكية في كل الإتجاهات، خاصة استعمال فائض القوة العسكرية و تطبيق إستراتيجية القوة الناعمة على اعتبارها أداة للتأثير في العلاقات الدولية ، وهو ما أفرز فوضى عارمة في الساحة الدولية، وهو ما دفع روسيا الاتحادية و الصين إلى التعاون مع بعض الأطراف الإقليمية لمواجهة الهيمنة الأمريكية. (2)

و في كل الأحوال يمكن القول أن أبرز سمات هذا النظام تتمثل في صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة و مهيمنة في بنية نظام و عالم ما بعد الحرب الباردة ، فالمنظومة

(1) **نفس المرجع**، ص220.

(2)- francis fukuyama ,**The End of History and the Last Man** , U.S.A : Free press,P126 .

الرأسمالية العالمية أصبحت تشكل دون أي تحد خارجي يذكر قلب العالم . كما تقبض بأحكام على الدفة الموجّهة لمساره و لهذه المنظومة ثلاث مكونات **أولها** الدول الرأسمالية السبع المتقدمة **7G**والتي أصبحت مجموعة الثمانية بانضمام روسيا و**ثانيها** الشركات المتعددة الجنسيات و**ثالثها** المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي ،منظمة التجارة العالمية... الخ).

المبحث الثالث :

القوة الناعمة

مقدمة المبحث :

تعتبر القوة في حقل العلاقات الدولية هي الوسيلة و الهدف في آن واحد ، فهي غاية لا تتحقق إلا بوجودها ، و وجودها لا ينفي السعي إلى إكتسابها ، وفي ظل هذه الجدلية الفلسفية في المصطلح يبقى الواقع ميدانٌ البقاء فيه للأقوى.

وبناءا على ذلك ترى الصين أن السبيل إلى تجسيد مبادرة الحزام و الطريق لابد له من قوة ، و في جميع المجالات ، فناهيك عن أنواع القوة التقليدية و التي إستنفذتها القوى العظمى عبر صراعها خلال مختلف الأحقاب التاريخية (الزمانية و المكانية) و خاصة خلال الحرب الباردة ، لجأت الصين إلى **الجَزَرَة** قبل العصى من خلال إعتمادها على القوة الناعمة لزيادة قوة الدولة ككل . ففي هذا المبحث سنستعرض قوى الصين المتاحة و الممكنة لدفع مبادرة الحزام و الطريق .

المطلب الأول:

مفهوم القوة وخصائصها

أ / تعريف القوة:

إن مفهوم القوة مثله مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية عصي على التعريف ولعل هذا ما أدى "**بجوزيف ناي Nye Joseph** "إلى وصف القوة على أنها مثل "الحب إذ يسهل ممارستها ولكن يصعب تعريفها." [1] إلا أن ثمة حقيقة باتت واضحة وهي أن القوة لم تعد ذلك المفهوم التقليدي الذي يقوم على مؤشرات فيزيائية ، كالمساحة الجغرافية، حجم السكان، المعدات العسكرية ،...إلخ بل أصبح المفهوم يشير إلى قدرة الدولة على تحويل هذه المعطيات الفيزيائية إلى تأثير فعلي على المسرح الدولي .وفي هذا السياق ، يرى " **رو برت كانتور Cantor Robert** " أن العبرة ليست في امتلاك عناصر القوة ولكن

(1) جوزيف ناي الإبن،**المنازعات الدولية ، مقدمة للنظرية والتاريخ** ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل ، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ،1993،ص82.

في كيفية توظيفها وتحويلها إلى قدرة فعلية تضمن للدولة تحسين مكانتها من حيث التأثير والنفوذ في النظام الدولي [1].

عرفها **سيبكمان** :" أن القوة تعني البقاء علي قيد الحياة، والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات ."

وعرفها **ماكس فيبر** بأنها :" قدرة شخص ما من خلال العلاقات الاجتماعية على احتلال مكانة يستطيع من خلالها تنفيذ رغباته ".عرفها كل من **ميكافيلي و هوبز** : "بأنها الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في علاقاتها الخارجية."

أما **بيتر بلاو Peter Plau** فوصفها :القوة مقدرة فرد أو جماعة من الأفراد أن تفرض رغبتها على الآخرين بالرغم من معارضتهم .

وعرفها **ستو سنجرstoesstinger** : بأنها قدرة الشعب على استعمال موارده المادية وغير المادية بطريقة تؤثر في سلوك الشعوب الأخرى تجاهها.

وعرفها **جوزيف ناي** بأنها قدرتك على التأثير في المحصلات التي تريدها وأن تغير سلوك الآخرين عند الضرورة.

والقوة على المستوى العام، هي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي تريدها و هناك عدة طرق للتأثير على سلوك الآخرين إذ يمكنك إكراههم مع التهديدات و يمكنك حملها مع المدفوعات، أو يمكنك جذبهم أو استمالتهم.

ب /خصائص القوة :

1 - القوة هي جوهر العلاقات الدولية : كما أن السلطة هي جوهر السياسة والفارق بين القوة والسلطة هو أن الأخيرة تتضمن الأولى لكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة عبر وسيلة الاحتكار الشرعي لأدوات القمع، وبمعنى آخر السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسية الداخلية هي سلطة متمركزة في الحكومة التي تحتكرها لتحقق الوحدة والاستقرار اللذين يخدمان مصالحها.أما القوة التي يدور الصراع حولها بين الدول فهي ليست متمركزة ولا منظمة، والهدف منها تحقيق المصالح القومية لكل دولة وهي مصالح متعددة ومتعارضة بطبيعتها، الأمر الذي يفسر طابع العداوة والحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية، والناتج عن فرض كل دولة لإرادتها وتحقيق مصالحها في ظل غياب سلطة عليا تحتكر أدوات القمع.

2 - القوة ليست هدفا في حدّ ذاتها :وإنما وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير وضمان تحقيق أهداف الدولة.

(1) **نفس المرجع**، ص83 .

3 - قوة الدولة نسبية : ويتوقف تقديرها على أمرين :أولهما، القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة إلى قوة فعالة؛ وثانيهما، فقد تتساوى دولتان في امتلاك مصادرها الكامنة إلا أن قدرة إحداهما وعدم قدرة الأخرى على التوظيف الفعلي لأحد تلك المصادر أو جميعها يجعل الأقدر منهما أقوى نسبيا .ومن ناحية أخرى إن وزن قوة الدولة في تغير مستمر، نتيجة محصلة الطرف الآخر أو لما قد يطرأ من تغير على العلاقات للتغير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها أو لما بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتها كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الانقسامات... الخ.

4- القوة صناعة وإرادة فرضتهما طبيعة العلاقات الدولية في ظل غياب السلطة الدولية،الأمر الذي أجبر الدول على السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها .وخير مثال على هذا قوة كل من اليابان وألمانيا مقارنة بأوضاعهما في نهاية الحرب العالمية الثانية.

5- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وعند اللجوء إلى استخدام القوة نكون قد وصلنا لمرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية.

المطلب الثـــــــاني:

أنـــواع الـــقـــوة

1- الـــقـــوة الـصـلـبـــة :

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي الذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية ، وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ، لذلك فإن القوة الصلبة يمكن ممارستها وفقا **لجوزيف ناي** بإتباع إحدى الطريقتين إما بتهديدات الإكراه أو التحفيز.

إن **مفهوم القوة الصلبة** برز في القرنين التاسع عشر والعشرين أثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة، وتتمثل هذه القوة في الإمكانات والمقدرات العسكرية للدولة ومدى تفوقها العسكري وتقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية في التأثير على علاقاتها الدولية .[1]

على الصعيد العالمي، كان للقوة الصلبة أهمية كبيرة بين أنواع القوى الأخرى وذلك منذ أن أصبح العالم منظما سياسيا في شكل دولة قومية مستقلة ذات سيادة فوق إقليمها، بحيث كانت له القوة الأكبر على حل الخلافات العالمية ، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من أسلحة تقليدية مؤشرا على قوة الدولة سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية.[2]

(1) محمد حمان، **القوة الناعمة و إدارة الصراع عن بعد**، بغداد : مركز حمورابي، ط1، ص44.

(2) عادل علي سليمان موسى العقيبي ، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية ، (1991-2017)** ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أكتوبر 2018 ،ص8.

إن جميع التعاريف السابقة للقوة مرتبطة بالقوة العسكرية ، وبناءا على ذلك تكون القوة الصلبة هي فقط القوة العسكرية، ولا تشمل عناصر القوة الأخرى،مما جعل **جوزيف ناي** يتبنى تعريفا أوسع للقوة الصلبة والذي لا يقتصر على القوة العسكرية فحسب، حيث يرى أن القوة الصلبة تعني أيضا" القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية بهدف التأثير في سلوك الآخرين"، حيث أن القوة الصلبة تتبع أساسا من القدرات العسكرية والاقتصادية[1]

عرفها الدكتور **محمد حمدان** بأنها " استخدام قوة العصا أي الترهيب أو قوة الجزرة أي الترغيب"، وكالهما يؤثران بالآخر عن طريق إيجاد مؤثر خارجي يؤدي إلى إحداث موقف معين بالآخر والقوة الصلبة هي قوة التأثير بالخارج .[2]

تعتمد القوة الصلبة على التهديد والإكراه للحصول على ما تريد، و هي ترتكز على المغريات أو على التهديدات، ويؤكد **جوزيف ناي** على أن الأداة العسكرية و الاقتصادية كلاهما أمثلة عن القوة الصلبة التي يمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، وأن القوة الصلبة تتكون من عناصر القوة المادية (العسكرية والاقتصادية)، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل من أشكال القوة لاسيما القوة العسكرية خاصة بفكر المدرسة الواقعية[3] .

وبهذه الصورة فإن القوة الصلبة تعني القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب والتي تستخدم فيها الجيوش، وهذه القوة تعني الدخول في مآزق خطيرة ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها كما حدث في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية.

2- الــقوة الـنـاعـمـة :

كما عرفها **جوزيف ناي** هي اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة من غير استعمال الوسائل التقليدية فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة الدولية وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول ترغب فيما ترغبه ، وهي تربط القوة على قدرة الآخرين على توجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية كالثقافة والإديولوجيا .

3- الــقــوة الـذكـيــة :

مفهوم القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا ولكن وفقا لإستراتيجية محددة تجمع بينهما .ويعرف **ارنست ويلسون** القوة الذكية على أنها "قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل بكفاءة وفعالية. [4]

(1) محمد حمدان ،**مرجع سابق**، ص43.

(2) **نفس المرجع** ، ص44.

(3) سمير مرقس ، **القوة الذكية** ، مجلة الأهرام ، العدد3131 ، القاهرة ، 2003 ، ص 1 .

(4) سيد العزازي ، **الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة و الذكية – رؤية تطبيقية** – المركز الديمقراطي العربي 04 مايو 2016 .

و تعرف القوة الذكية على أنها القوة التي تجمع ما بين القوتين :الناعمة والخشنة أي الربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع ، من خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية...الخ للدولة ، لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية ، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام مواتٍ .في حين القوة الخشنة، و التي عموما ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة ، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها .مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة[1].

المطلب الثالث :

مفهوم القوة الناعمة

ظهرت القوة الناعمة بعد الحرب العالمية الثانية كأداة فعالة ذات أهمية بالغة في العالقات الدولية قبل أن تتشكل كنظرية أساسية في علم السياسة على يد جوزيف ناي، ورغم أن موارد القوة الناعمة كانت مختلفة غير أن ممارسة القوة الناعمة لم تكن موجودة قبل طرح ناي لها، لهذا برز دور المفهوم في فترة الحرب العالمية الثانية وبعده في الحرب البادرة بين الإتحاد السوفييتي والواليات المتحدة الأمريكية .

ففي مطلع الثمانينات كانت القوة تقاس« بالقدرة على الحرب » وبقدر ما تتسلح الدول وتطور وتنوع من أسلحتها بقدر ما تزيد فرصها في التفوق، ذلك لأن القدرة التسليحية تعني ردع الآخرين حتى دون الدخول في الحرب، إلا أنه تبين أن الحفاظ على قدرة الردع أو ما بات يعرف في الأدبيات الإستراتيجية "بالقوة الصلبة/الخشنة "والتي أصبحت تكلفتها باهظة الثمن.

وعليه تم إعادة النظر في **مفهوم القوة :** ماذا تعني؟ وما حدود استخدامها؟ وهل يجب أن تكون ذات طابع عسكري أم لها استخدامات أخرى؟ ... يعد **جوزيف ناي**)الابن (أول من طرح هذه الأسئلة المفتاحية في كتابه"مفارقة القوة الأمريكية" . American of Paradox Power [2]

يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم الحديثة في الحقل الأكاديمي وأحد أهم المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية، حيث ارتبط هذا المفهوم بمحاولات **جوزيف ناي** في معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة الذي قدمته المدرسة الواقعية والذي كان يركز على القوة العسكرية.

إن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلى بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة ، فكانت هناك اجتهادات من طرف بعض الباحثين للتركيز على القوة الناعمة، كالإسهام الخاص **بستيفن لوكس** الذي أشار إلى أهمية المعتقدات والأفكار والقيم التي تساعد على جذب الآخرين والتأثير في سلوكهم، كذلك **بيترساشراش** و **مورتون باراتاز** حيث ربطا مفهوم القوة الناعمة بقدرة الدول على تعزيز القيم الاجتماعية والسياسية خاصة في القضايا التي تمس الطرف الآخر[3].

(1) **نفس المرجع.**

(2) سمير مرقس ، **مرجع سابق** ، ص 1.

(3) **نفس المرجع** ، ص 3.

بالرغم من أن القوة الناعمة موجودة منذ القدم، إلا أنها أصبحت من أهم المصطلحات والمفاهيم الحديثة في دراسات العلاقات الدولية خاصة ، وبالتالي فإن القوة الناعمة كما عرفها **جوزيف ناي** هي : "القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب وليس الإكراه، وهي تعمل لإقناع الآخرين ليتبعوك وجعلهم يتفقون مع قيمك ومؤسساتك"، وتعتمد القوة الناعمة على الأفكار والثقافة والقدرة على إعداد أجندة الآخرين عبر قيم ومعايير ومؤسسات تكوّن تفضيلات الآخرين . [1]

القوة الناعمة تعتمد على عنصر الجذب والإكراه كما وضح **جوزيف ناي** ، والتي تعني أن تكون لديه القدرة أن يعمل على تحقيق أهداف معينة عن طريق الترغيب والجذب لا الترهيب والإرغام والإكراه، وتعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسين هما المصداقية والشرعية كقاعدة لها.

و عرفها "**جون لي Lee Geun** " أنها القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أفعال الآخرين "لذا يمكن القول أن هذا التعريف يعتمد على مصادرها .

وتعرف القوة الناعمة كذلك بالـ"power optive-Co " والتي تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه ، بمعنى أخر أن تقوم هي بوضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول . "[2]

وعرفتها الباحثة " **آنا سيمونز** "أستاذة مادة التحليل الدفاعي في كلية الدراسات العليا للبحرية الأميركية NPS بأنها"الجيل والنمط الرابع من حروب المستقبل بالنظر إلى تبدل موازين الحروب العسكرية التقليدية وفشل نمط حرب المدن ونمط مكافحة التمرد، تتميز كذلك بأنها تستهدف الهيمنة على الشعوب من خلال الدبلوماسية العامة و الإتصالات الإستراتيجية وعمليات جمع المعلومات ومهاجمة المواقع والقواعد العسكرية واستخدام سلاح الجو وغيرها من الأسلحة المدمرة . " [3]

بناءا علىما سبق يمكن أن تتشكل القوة الناعمة من خمسة أركان وقدرات هي:

* القدرة على تشكيل تصورات ومفاهيم آلخرين وتلوين ثقافتهم وتوجيه سلوكياتهم.
* القدرة على تشكيل جدول أألعمال السياسي لآلخرين سواء أألعداء أو المنافسين .
* القدرة على جاذبية النموذج ، القيم والسياسات ، صدقيتها، شرعيتها بنظر الآخرين
* القدرة على فرض استراتيجيات الاتصال على الآخرين" من يتصل أولا وكيف "
* القدرة على تعميم رواية سرد الوقائع .

وتأتي القوة الناعمة في إطار مراجعة الدول لعلاقاتها اعتمادا على القوة العسكرية ودورها في تحقيق الأمن، فلقد ارتبط هذا المفهوم بمحاولات **ناي** لمراجعة القوة الأمريكية بعد حربي العراق وأفغانستان والتهديدات التي تواجهها ، حيث انتقد **ناي** اتجاهات الواقعيين الذين أشاروا أن الواليات المتحدة قوية لصد

(1) سماح عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص 33.

(2) هبة عبد الرؤوف عزت ، **القوة الناعمة المهدرة : أزمة النظام القوي و الدولة الضعيفة** ، القاهرة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

(3) **الحرب الناعمة الأسس النظرية و التطبيقية** ، بيروت : مركز المعارف للدراسات الثقافية ، ط 1 ، 2015 ، ص 113.

أي تهديدات خارجية ولا تحتاج إلى حلفاء أو مؤسسات لدعمها وتعظيم قوتها العسكرية.[1] ويخلص **ناي** إلى أن القوة الناعمة لبلد ما تتركز على ثلاث موارد أساسية هي:

أ ـ الثقافة :

تعتبر الثقافة مصدرا مهما من مصادر توليد القوة الناعمة لأية دولة، بسبب إمكانياتها للحصول على النتائج المرغوبة، حتى إن الكثير من الباحثين ظلوا حتى وقت طويل يفهمون ويفسرون القوة الناعمة على أنها تكاد تقترن حصرا بالتأثير الثقافي ، قبل أن يعودوا ويوسعوا دائرتها .

تعرّف الثقافة على أنها مجموعة من القيم والمعتقدات التي تترك أثر بالنسبة للمجتمع والتي من الممكن لها أن تأتي بعدة أشكال مثل الثقافة النخبوية (الأدب، الفن، التعليم العالي)، أو مثل الثقافة الشعبوية التي تستهوي الجماهير فهي عنصر جذب كبير.

ب ـ القيم :

والتي بدورها تعزز القوة الناعمة للدولة ، كذلك جدية الالتزام بها داخليا وخارجيا و التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين في أسس القيم الناعمة .

جـ ـ السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية يمكن أن تكون مصدرا أساسيا من مصادرالقوة الناعمة لأية دولة خاصة إذا كانت تحمل قيم ديمقراطية، ويمكن لها أن تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للدول إذا ما نظر إليها من قبل الدول و الشعوب الأخرى أنها تحظى بالشرعية و الأخلاقية .[2]

القوة الناعمة في مضمونها تعد مفهوم وصفي أكثر منه معياري أو قيمي تفضيلي بحيث تتشابه القوة الناعمة مع الأشكال الأخرى للقوة، في إمكانية استخدامها أو في طريقة توظيفها ، وقد أصبح من الصعب في العصر الحديث استخدام القوة العسكرية المفرطة لتحقيق الأهداف ، فعلى الرغم من ضرورتها لكن هناك قوة أخرى أقل تكلفة و تحقق نفس الأهداف وهي القوة الناعمة .[3]

يؤكد **فرانك فايبرت** أن التعريف الواسع للقوة الناعمة يأتي من نظرية العلاقات الدولية التي تشير إلى تحقيق الأهداف عن طريق الإقناع و الجذب بدلا من استخدام القوة المسلحة التي تؤدي إلى فرض العقوبات الاقتصادية وغيرها من أشكال الإكراه.

تعمل القوة الناعمة على التأثير على الفواعل الدولية على مستوى المصالح والأهداف المطلوبة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها ، وتلعب مصادرها سواء الثقافة والقيم والمؤسسات والسياسات دورا مهما لتحقيق التفاعلات الإيجابية مع الفواعل الدولية الأخرى .

(1) سماح عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص 31

(2)-Joseph S. Nye, Soft Power : **The Means To Success In World Politics**, Public Affairs New York, 2004 , p : 5-8.

(3) علي محمد أمنيف الرفيعي ، **القوة الناعمة و أثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية** ، بيروت: السنهوري ، ط 1 ، ص 33.

لذلك فالقوة الناعمة تؤثر على واقع العلاقات الدولية بالتركيز على مصادرها، فهي لا تمارس في السياسة الدولية من أجل جذب الآخرين فقط و إقناعهم ولكن لها أهداف محددة مثل تحقيق استراتيجيات أمنية معينة لذلك فهي هدف خاص بالقوة "power-specific-goal "

إن استخدام القوة الناعمة في العالقات الدولية أصبح من أهم المواضيع في الأوساط الدولية، فأسلوب التهديد بالأسلحة النووية واستخدام الأسلحة التقليدية في الحروب بدأ يواجه انتقادات لعدة أسباب :

ومن أهمها:

* تكلفة الأسلحة النووية العالية جدا التي تتحملها الدول جراء الحروب ، ومن جانب آخر.

* إن مستوى الدمار الذي تلحقه بالدول كبير جدا و لا يتلاءم مع قيمها و مبادئها الحديثة التي تؤمن بحقوق الإنسان واحترام الروح البشرية [1] .

وبالتالي فإن القوة الناعمة أصبح لها دور كبير في العلاقات الدولية وتعتبر الركيزة الأهم للقوة ، فمع التطور التكنولوجي والثورة العلمية و الاتصالات أصبح استخدام القوة الناعمة يعتمد على الجذب والتأثير في الأفكار والمعتقدات والقيم التي هي عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه والوسائل العسكرية التي أثبتت ضعفها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف وجذب الآخرين دون الحاجة إلى استخدام تلك الأدوات العسكرية ، و بالرغم من هذا لا يمكن القول أن القوة العسكرية تراجع دورها ولم يصبح هناك فائدة منها لكنها لم تصبح هي المصدر الوحيد الذي تقوم عليه القوة كما كانت من قبل. [2]

المفهوم الصيني للقوة الناعمة:

يُعَد مفهوم القوة الناعمة في الإستراتيجية الصينية بمثابة نافذة على الفكر الصيني القائم على الأساليب غير المعتمد على العنف الصريح أو القهر . فقوة الصين الناعمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ إذ أنها ليست وليدة اللحظة ، فمنذ بدايات تجارة طريق الحرير ، كانت الصين تعتمد في بناء شبكة علاقتها الخارجية على كسب النفوذ من خلال الإقناع بدلا من الصراع والسيطرة المباشرة ، ففي عهد الإمبراطور تشي داي كانت البَعَثات الصينية تنطلق إلى مختلف أنحاء العالم وهي تحمل معها الهدايا والسلع التجارية .

كما يحمل الصينيون متأثرين بالفكر الماركسي مفهوم القوة الناعمة على مَحمل أوسع مما عند **جوزيف ناي**، فلا يقتصر تطبيقه على العلاقات بين الدول بل بين طبقات المجتمع أيضا ، للرضا بالنظام السياسي والاقتصادي وتأييد سلطة الحزب الحاكم ، ويدعوا البعض إلى استخدام القوة الناعمة في العلاقات بدول الجوار لطمأنتها بخصوص نهوض الصين، ويرون أن انهيار السوفييت يعود إلى وَهْن في القوة الناعمة ، ومواقف الصين في القوة الناعمة دفاعية على عكس **ناي** الذي يَعِظُ واشنطن للإقدام على سياسات هجومية ، إنه موقف الدفاع عن حملة **" التهديد الصيني "** والشك في نوايا الصين ومسخ سياساتها والتشكيك فيها عن قصد ، ومن خلال القوة الناعمة يكون في وسع الصين عرض أوجه سياستها الإيجابية والمشرقة النابعة من إرث حضاري وتقاليد حميدة لآلاف السنين ، بغية احتضان اقترابها من دول العالم

(1) الباحثون السوريون ، **مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية** ، شبكة المعلومات الدولية ، ص 3 .

(2) يمنى سليمان ، **مرجع سابق** ، ص 14.

سلميا من خلال الاقتصاد والثقافة ، وتؤكد السياسة الناعمة الصينية أنها لا تستند إلى موروث استعماري كالذي عند الغرب .وقد بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المفهوم من خلال الأدوات الثقافية والدبلوماسية والفكرية والرمزية ، ومنها تنظيم مؤتمر في **بكين** لبدء تجسيد حلم الصين في أفريل 2006 في محاولة لربط الصين بثلاثة أفكار كبرى هي:

- التنمية الاقتصادية والسياسية - السيادة السياسية - القانون الدولي.

إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها في احترام السيادة وتنوع الحضارات في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم، كما أن الدبلوماسية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض و بدون أي شروط كما أن الحوار يدور في إطار من المساواة وبعيدا عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم نخلص في هذا الفصل إلى أن :

* رغم أن مصطلح الإستراتيجية هو في الأساس عسكري، إلا أن مفهوم الإستراتيجية لم يعد يقتصر على المقاربة العسكرية الضيقة التي تشير إلى استخدام القوة بمفهومها التقليدي لتحقيق أهداف سياسية، ذلك أن مفهوم الإستراتيجية أصبح أكثر شمولية، باعتباره يشير إلى قدرة الدولة على تعبئة وتجنيد كل مواردها (العسكرية و غير العسكرية) لتحقيق مصالح وأهداف السياسة العليا في أوقات الحرب والسلم .

* كذلك هو مفهوم النظام الدولي الذي اتسم بالحركية في تكوينه وتأثره بتفاعلات أطرافه ، التي ما فتأت تتطور وتتزايد ، إنطلاقا من الفاعل الأساسي و التقليدي ألا و هو الدولة ككيان سيادي ، ثم المنظمات الدولية و الإقليمية الحكومية و غير الحكومية ضف إلى ذلك عنصر المال ممثلا في الشركات المتعددة الجنسيات وصولا إلى فعالية بعض الأفراد وعلى قلتهم في التأثير على بنية النظام الدولي .

* كل هذه الفواعل و في تفاعلاتها تتوخى بلوغ نوع من القوة ، هذه الأخيرة التي اختلف مفهوما من فريق إلى آخر، باختلاف من يملكها و من يسعى لامتلاكها ، فتراوحت بين القوة **الصلبة** و **الناعمة** و **الذكية** ولكل منها دعائمها (مقوماتها) ، و متبنيها كنهج لامتلاكها أو زيادتها .أما الصين وفي سعيها لدفع مبادرة الحزام و الطريق فإنها لا ترى بديلا عن القوة الناعمة لبلوغ ذلك.

الفصل الثاني:

مبادرة الحزام والطريق كآلية في الإستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي

مقدمة الفصل :

تحاول الصين أن تتموقع في الخريطة العالمية من خلال إعادة صياغة أهداف سياستها الخارجية وإبراز طموحها في التحرك خارج مجالها الحيوي ، من خلال إطلاق مشاريع وشراكات ومبادرات اقتصادية أبرزها مبادرة الحزام و الطريق . هذه المبادرة تبرز عدم رضا الصين عن مكانتها في النظام الدولي مقارنة بمقومات القوة التي تملكها، من خلال تخليها عن سياسة الحذر والتحفظ في إبراز قدراتها وإمكانياتها في التأثير على بنية النظام الدولي .

إن مثل هذه الطموحات و المبادرات ، لا يمكن تحقيقها إلا بسياسة خارجية قوية وثابتة وذلك ما تم التطرق إليه في **المبحث الأول :** إذ تم تبيان طبيعة السياسة الخارجية الصينية المبنية على السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، إن لم نقل الانعزالية نوعا ما ، كما تم إبراز محددات السياسة الخارجية الصينية ، والتي انقسمت إلى محددات داخلية و خارجية ، حيث تم إبراز أهم العوامل التي من شانها ضبط السلوك الخارجي للصين في محيطها الإقليمي و الدولي كالمحدد **الجغرافي** و العسكري و الاقتصادي ...إلخ وهي بدورها تنقسم إلى محددات أساسية و ثانوية . أما **المبحث الثاني** : فقد تناول الغوص في مبادرة الحزام والطريق انطلاقا من تعريفها والمقصود بها ثم تبيان نطاقها وصولا إلى مقاصدها وأهدافها . أما **المبحث الثالث :** فعالجنا فيه أثر مبادرة الحزام و الطريق على بنية النظام الدولي من خلال محاولة تبيان الأبعاد الجيو سياسية لهذه المبادرة ودورها في تغيير بنية النظام الدولي ، والتحديات التي تحول بينها وبين التجسيد.

المبحث الأول

:طبيعة السياسة الخارجية الصينية.

مقدمة المبحث

ظلت الصين بعد **ماو تسي تونغ** تتبع سياسة خارجية تقوم على تجنب الصدامات والنزاعات والتركيز على التنمية الداخلية وتقنص الفرص الاقتصادية خارجياً من دون التأثير على الهيمنة الغربية أو محاولة ذلك وهي نفسها السياسة التي أرساها **دينغ سياو بينغ**؛ قائد الصين الفعلي بعد **ماو تسي تونغ** .

استهل **دينغ سياو بينغ** عهده داخلياً بالتراجع عن توجهات **ماوتسي تونغ**، ولا سيما اقتصادياً، وكان من ذلك منحه حيزاً واسعاً جداً في الاقتصاد للقطاع الخاص الكبير .أما خارجياً، فقد زار الولايات المتحدة الأميركية في فترة حكم الرئيس الأسبق **جيمي كارتر**، وأسس علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة عام 1979 حيث اعترفت الولايات المتحدة بموجبها بسياسة **"صين واحدة "**ساحبةً اعترافها بتايوان، وكان دافعها طبعاً تفكيك المعسكر الاشتراكي.

سعى **دينغ سياو بينغ** في نفس الوقت إلى تحسين العلاقات مع اليابان ، وشن حرباً على فيتنام الخارجة للتو من الاحتلال الأميركي، ورحب بالشركات الأميركية في الصين، وتابع سياسة مناهضة الاتحاد السوفياتي حتى وصول ميخائيل **غورباتشوف** إلى سدة السلطة في الكرملين عام 1985 ، حيث استعيدت العلاقات الرسمية بين الصين والاتحاد السوفياتي السائر في طريق الزوالعام 1989 .

أرسى **دينغ سياو بينغ** سياسة خارجية تقوم على مبدأ **"اتخذ وضعية غير لافتة للأنظار .خذ وقتك .اخفِ قدراتك .ولا تطالب بموقع قيادي أبداً ."**كان ذلك يعني قبول الصين بالهيمنة الأميركية فعلياً، والسعي لإقناع الغرب بأنّ نموها يخلق فرصاً له ، وقد تجنب أيضاً الخوض في الملفات العالقة أو الخلافية.

التزم رئيسا الصين اللذان انتقاهما **دينغ سياو بينغ** من بعده (**جيانغ زيمين** حتى سنة 2003، ثم **هوجِنتاو** إلى سنة 2013) بالخط الذي أرساه في السياسة الخارجية الصينية ، وعندما وصل الرئيس **شي جين بينغ** إلى الحكم سنة2013 بدأ نهجا جديدا في السياسة الخارجية الصينية .[1]

المطلب الأول:

مبادئ السياسة الخارجية الصينية

لقد ظلت الصين متمسكة في عهد الإصلاحات الاقتصادية بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي ورأت في ظل التحولات الدولية الجديدة ، أن احترامها والالتزام بها يكتسي أهمية أكبر إذ ستؤمن هذه المبادئ الخمسة، دورا اكبر في دعم السلام العالمي وتشجيع التنمية الوطنية والدولية معا، كما ستخفف من سيطرة القوى الكبرى على الساحة الدولية [2]

(1) ابراهيم علوش، **شبكة الميادين الإعلامي**، 7 افريل2023 .

(2) جميلـــة طيب، **" التوجهات الجـــــديدة للســـياسة الخارجية الصينية"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العـــدد الخامس، (ديسمبر2015)، ص391.

ففي جوان 1954 تبنت الصين " المبادئ الخمسة للتعايش السلمي "،في مبادرة مشتركة مع الهند وبورما، حيث نصت على الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة والعلاقات السلمية، وهي مبادئ ظلت الصين تتبناها فيما بعد وعبرت دائما عن طموحها بتعميمها في العلاقات الدولية [1].

1. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها :

يرى الكتاب الصينيون المعاصرون أن السيادة مهمة لحماية حقوق الإنسان الجماعية لشعب أمة ما من التعرض للأذى على أيدي قوى أجنبية، الأمر الذي أكده الرئيس الصيني الأسبق **جيانغ زيمين** في خطاب له في الأمم المتحدة قائلا: طالما أن هناك حدودا بين الدول وشعوبا ، تعيش في البلدان الخاصة بها، يبقى الحفاظ على الاستقلال الوطني، وحماية السيادة المصلحتين الأسمى لكل حكومة وشعب، من دون سيادة لا وجود لحقوق إنسان يمكن التحدث عنها .[2]

2. الالتزام المتبادل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية :

مثل الالتزام بمبدأ احترام السيادة بمعناها التقليدي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أحد المبادئ الأساسية التي لا تزال تتمسك بها السياسة الخارجية الصينية حتى الآن، وتأخذ الصين مدى أبعد مما ذهب إليه المجتمع الدولي في هذا المجال، إذ تر ى أن الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية لا تؤسس لحق المجتمع الدولي في انتهاك سيادة الدولة، أو التدخل في شؤونها الداخلية وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما باتت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مفهوما موسعا **"للمصلحة الوطنية "**، نتج عنه التوسع في مفـهوم حق الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكد على ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة، وقصره على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر ومحدد على أراضي الدولة وهو ما يعنى رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة . استنادا إلى دعاوى نشر الديمقراطية أو فرض احترام حقوق الإنسان أو استنادا إلى ممارسة داخلية للنظام الحاكم .[3]

3. المساواة والمنفعة المتبادلة :

كانت ظروفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وبالتالي لها الحق في الإشتراك بالتساوي في الشؤون الدولية ، ولا يحق للدول الكبرى الهيمنة على النظام الدولي وإقصاء الدول الضعيفة من حقها في معالجة القضايا الدولية عن طريق التشاور والحوار المتعدد الأطراف[4]

وتنتهج الصين إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة وتحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة لجعلها أكبر وأفضل بدلا من توتير العالقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين .

(1) سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين**، (الإمارات العربية المتحدة : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ثقـــــافة للنشر والتوزيع ، 2009) ص 161.

(2) لمياء مخلوفي، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، جامعة الجزائر3 ،2023، ص 60.

(3) محمد فايز فرحات، **"الحزام والطريق ... هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي"**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، العدد 214 ،(2018). ص 8.

(4) جميلة طيب، **"أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق أسيا"**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر ،03 2011-2010)، ص 96.

4. عدم الاعتداء المتبادل :

إن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ولا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة وترفض التشرذم و الاستقطاب في العلاقات الدولية [1].

5. التعايش السلمي :

أساس هذا المبدأ السلم، إذ ترفض السياسة الخارجية الصينية معالجة النزاعات بالقوة، وتعارض استخدام أو التهديد باستخدام القوة استغلالا للتفوق العسكري، إن الصين تفضل معالجة النزاعات سلميا عن طريق الحوار وتعزيز الثقة والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي[2] .

لقد أدركت الصين أن إتباعها لتلك المبادئ الرئيسية تضمن لها المشاركة والمساهمة الفعالة لحل بعض النزاعات الدولية ، التي لم تستطع الدول الغربية التغلب عليها وحدها، خاصة وأن السياسات التي اتبعتها تلك الدول كانت قد أضرت بها، لذلك نرى أن الصين وشركاتها الوطنية قد استطاعت أن تملئ الفراغ الذي حدث نتيجة انسحاب الدول الغربية وشركاتها من تلك الدول، كما حدث في زيمبابوي والسودان وإيران وبورما وفنزويلا[3] .

المطلب الثاني :

محددات السياسة الخارجية الصينية

1 / يمكن حصر **محددات السياسة الخارجية الصينية فيما يلي**:

1- 1/ المحددات الجغرافية والبشرية:

تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دورا جوهريا في السياسة الخارجية الصينية، فشساعة مساحتها الجغرافية مكّنتها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحتها وفرةً وَتنوُّعا كبيرا في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي .ويمكن رصد أهم المميزات التي كان لها انعكاس إيجابي على السياسة الخارجية الصينية في هذا الإطار في كل من :الموقع والمساحة، والموارد والثروات الطبيعية[4]

أما بخصوص المحددات البشرية فالصين اليوم هي أكثر دول العالم تعدادا في السكان ، إذ يفوق عدد سكانها اليوم1.4 مليار نسمة وهي بذلك تحتوي على خُمْس سكان العالم.

(1) سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين**، (الإمارات العربية المتحدة : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ثقـــــافة للنشر والتوزيع ، 2009) ص 161.

(2) جميلة طيب ، **نفس المرجع** ، ص 964.

(3) لمياء مخلوفي ، **نفس المرجع** ،ص 61.

(4) احمد الفقيه، **عزالدين مجاهدي ، مقياس: السياسة الخارجية للقوى الكبرى**، المحاضرة السادسة، **كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان (الجزائر)** ، ص 2.

إضافة إلى أثر العامل البشري على تطوير الاقتصاد الصيني، فالعدد الهائل من السكان له العديد من المزايا من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي (يدا عاملة، وكفاءات علمية معتبرة بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجاليات الصينية في مختلف بقاع العالم وخصوصا في جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، كما أن هذه الجاليات قد ساهمت في جلب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى بلدها الأم.

2-1- / المحددات السياسية والعسكرية :وتتمثل في :

أ/ تأثير طبيعة النظام السياسي الصيني على السياسة الخارجية. (علاقة وطيدة بين الشعب والنظام الحاكم وهو ما يساعد على استقرار النظام وذلك ما ينعكس على استقرار وثبات السياسة الخارجية) .

ب/ سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مفاصل السلطة فيها منذ عام 1949 وذلك ما ساهم دون أدنى شك في ثبات واستقرار السياسة الصينية بمستويَيْها الداخلي والخارجي.

جـ/ أثر العامل الحضاري التاريخي إذ تتميز الصين الحديثة في ممارستها السياسية بالرجوع دوما إلى الإرث الحضاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية.

د/ التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين :ويمكن استخلاصها من المبادئ الخمسة التي صاغها" **دينغ شاو بنغ** "للسياسة الصينية وهي كالتالي:

1 - مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

2 - التشبث بالموقف الدولي للصين، وذلك ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

3 - هدوء رد الفعل.

4 - إخفاء القدرات المتوافرة.

5 - ربح الوقت.[1]

وانطلاقا من هذه المبادئ تتجه مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميُّز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها .

وانطلاقا من إدراكها لجملة من الظروف والمتغيرات على مستوى البيئة الدولية اتجهت الصين إلى العمل وفقا لمنطق براغماتي على مستويين اثنين:

(1) **نفس المرجع** ، ص 3.

أ -المستوى الأول (داخلي):

حيث اتجهت نحو تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وتبنّي حزمة سياسات اقتصادية، بدءًا من التحديثات الأربعة التي باشرها" دينغ شياو بنغ "عام1978 ، إضافة إلى ما نتج عنها من تحولات بنيوية داخلية كانت لها انعكاسات على سياستها الخارجية.

ب -المستوى الثاني (خارجي):

وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى هذا المستوى اتجهت الصين إلى تنفيذ سياستها الخارجية باتباع أسس محددة :منها العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص ما بعد الحرب الباردة، ولأجل ذلك مارست الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين :التكيف معها وتجنب استفزازها، أو المساس بمصالحها، الممانعة والتحفظ اتجاه سياستها دون الدخول في مواجهة مباشرة معها.ومن جهة أخرى عملت الصين على الانفتاح على جميع دول العالم دون استثناء.

وبخصوص المحددات العسكرية فإن الصين تعد أكبر قوة عسكرية إقليمية في منطقة شرق آسيا، وهي من أكبر الدول إنفاقا في الجانب العسكري، إضافة إلى قدراتها النووية) منذ (1964 هذا وقد لعب العامل العسكري دورا هاما في السياسة الخارجية الصينية في فترة الحرب الباردة، ليتراجع بعدها ويحل محله العامل الاقتصادي.[1]

1-3- / المحددات الاقتصادية :

لازالت الصين تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي في العالم، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، وعملت على بناء مراكز نفوذ جديدة، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما سعت الصين إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية والصناعة.

ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

أ/ تعاظم الناتج المحلي الإجمالي.

ب/ اعتماد" اليوان "ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.(2016)

جـ/ ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.

د/ تَصدُّر التجارة السّلعيّة على المستوى العالمي.

(1) **نفس المرجع** ، ص 3.

2/ مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية:

تتمثل أهم مؤسسات النظام السياسية الصيني فيما يلي:

أ/ الحزب الشيوعي الحاكم منذ.1921

ب/ مجلس الدولة (السلطة التنفيذية الأعلى في الدولة).

جـ/ رئيس الجمهورية وهو الممثل الأعلى للدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

د/ السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب القومي.

ه/ السلطة القضائية (المحكمة الشعبية العليا وهي أعلى الأجهزة القضائية) .

و/ إضافة إلى الحكومات المحلية والتي تمثل منظمات الدولة الإدارية، وحكومات شعبية لأقاليم المحافظات.[1]

3/ العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية:

ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

* الدور الذي يلعبه التاريخ.

* احتياجات الاستقرار والشرعية.

* علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المطلب الثالث :

أهداف السياسة الخارجية الصينية

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، او على الأقل التأقلم مع البيئة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فأنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية [3] .

(1) **نفس المرجع** ، ص 4.

(2) **نفس المرجع ص 6** ،

(3) لمياء مخلوفي، **مرجع سابق**، ص63.

وتسعى الصين من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، بعضها استمرارا لأهداف تقليدية ثابتة، وأخرى ناتجة عن إفرازات البيئة الداخلية والدولية .

الفرع لأول: الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية الصينية (المصالح الجوهرية للصين) :

تشمل المصالح الجوهرية الصينية: سيادة الدولة والأمن القومي، ووحدة البلاد وسلامة أراضيها . والتي تعتبر حسب الدستور الصيني الضمان الأساسي لاستقرار أنظمة الدولة وأوضاعها الاجتماعية والتنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .[1]

1. حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي:

إن حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية الحدود تعتبر من الأهداف الجوهرية والتي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظـام ذاته . و لقد ركز القادة الصينيون باستمرار على حماية السيادة الصينية ووحدة الأراضي من التدخلات و الاعتداءات . فالصين اليوم لها أكبر عدد من السكان في العالم، وامتداد جغرافي كبير، و حدودها البرية هي الأطول في العالم مع أربعة عشر دولة. من هنا لا تبدو المخاوف إزاء السيادة ووحدة الأراضي والدفاع عن البر الرئيسي للصين من النفوذ والتدخل الخارجيين بعيدة عن السطح في التفكير الرسمي الصيني .[2]

2. الحفاظ على الوحدة الوطنية واستعادة الممتلكات القديمة :

لقد تعهد **ماو تسي تونغ** قبل وفاته بإعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل رسمي. والاتفاق الصيني البريطاني عام 1948 ، والذي أدى إلى عودة (**هونغ كونغ**)إلى الصين الشعبية، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية، اتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلميا. كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل. دليل أخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية بأي حال من الأحوال.[3]

3. تقلد دور قيادي في محيطها الإقليمي :

من الأهداف المحورية التي لازمت السياسة الخارجية الصينية، تقلد دور ريادي في مجالها الحيوي حيث تواجدت بعمق داخل محيطها الإقليمي، مستفيدة من الخلافات بين زعيمي المعسكرين. فقد تدخلت مباشرة إلى جانب كوريا الشمالية في النزاع الكوري، وبصورة غير مباشرة في حرب الفيتنام بتقديم الأسلحة والمستشارين العسكريين لحكومة هانوا، وفي الحرب الأهلية لكمبوديا إلى جانب الخمير الحمر، كما عملت الصين على إبعاد النفوذ الأمريكي والسوفيتي من منطقتها الإقليمية.

(1) جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق، تحوالت الدبلوماسية الصينية في القرن 21** ، ترجمة أية محـــمد الغازي، (مصـــــــــر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ،2017)، ص 414.

(2) لمياء مخلوفي، **نفس المرجع**، ص 64.

(3) وليد عبد الناصر، **"ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132 ، (افريل 1998)،ص 86-85.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية في إطار إستراتيجية الإصلاح والانفتاح.

ساعدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية على إعادة ترتيب الأولويات في السياسة الخارجية الصينية، حيث أعطت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد، وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى، كما ساعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وجملة الإفرازات الناتجة عن ذلك على اضطلاع الصين بلعب دور أكثر فعالية على الساحة الدولية. " إن الإستراتجية الدولية للصين وبسب التصاعد الاقتصادي ، أصبحت أكثر طموحا" [1].

1- تأكيد مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى ودعم دورها في الاقتصاد العالمي :

تطمح الصين إلى تأكيد مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية،ولتحقيق ذلك انتهجت إستراتيجية جديدة تهدف إلى تدعيم دورها في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد أن تجاوز معدل مساهمة الاقتصاد الصيني العالمي(30%)، مما يعنى أنه تحرك حقيقي لنمو الاقتصاد العالمي، وهو ما أكده كبير الباحثين في معهد بروكسل لدراسات الصين المعاصرة، **"دنكان فريمان "**بقوله: "إن هيكل الاقتصاد العالمي شهد تغيرات كبيرة، إذ تنهض الدول النامية، وتصبح قوى لا يستغنى عنها في دفع تنمية الاقتصاد العالمي .[2]

2- الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية عالية :

تحرص الصين على الحفاظ على النمو الاقتصادي بسرعة عالية نسبيا ونوعية جيدة من أجل تسريع عملية العصرنة ، والتخلص من وسائل الإنتاج التقليدية وتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء والدفع بمستوى ومعايير الضمان الاجتماعي للمواطنين، وإزالة الفوارق و التناقضات الاجتماعية .[3]

3- توفير مصادر الطاقة :

إن الصين في حاجة متزايدة للبترول لمسايرة نموها الاقتصادي، بمعدل نمو استثنائي بين 8 % و10 % مما جعلها تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستراد ، خاصة أن احتياطها النفطي المؤكد ينتهي بحلول عام 2032 حسب دارسة لموقع(INSIDERMNKEY) ولهذا أصبح نفط القارة الإفريقية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية، ويأتي هذا الاهتمام منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، في سياق إتباعها سياسة تنويع الموردين ،وتقليل الاعتماد شبه الحصري على نفط الخليج العربي، وتسمي الصين ذلك (بلا تركيز الأخطار) .

4- ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها :

يعتبر إيجاد أسواق جديدة أحد الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الصينية، بالنظر إلى الإنتاج الصيني الضخم. وفي هذا الإطار جاء لجوء الشركات الصينية إلى المستهلك الإفريقي، وتسويق منتوجات تلائم القدرة الشرائية لهذا الأخير ، إذ عرفت العلاقات التجارية الصينية الإفريقية تطورا كبيرا.

(1) جميلة طيب، **أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق أسيا**، مرجع سابق، ص 102-105 .

(2) سمر إبراهيم محمد، **"تصاعد مكانة الصين في الإقتصاد العالمي"**، مجلة أفاق أسيوية، العدد الأول، (ماي 2017)، ص 78 .

(3) لمياء مخلوفي، **نفس المرجع** ، ص 66.

حيث تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فبعد سيطرتها نصف الأسواق الإفريقية منذ عام2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا ، لتصبح الصين في سنة 2013 الشريك التجاري الأول إفريقيا .

5- تعميق الفجوة في النمو الاقتصادي بين دول مجموعة السبع وبين الصين :

من بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى الصين لتحقيقها، يمكننا التمييز بين هدفين رئيسيين على درجة كبيرة من الأهمية، وهما تعميق الفجوة في النمو الاقتصادي بين دول مجموعة السبع، وبين الصين بفضل الفوائض التجارية التي تحققها الصين من ناحية ومن جهة أخرى استبدال الدولار والعمل على عزله كعملة للمدفوعات الدولية بحلول عام 2025 . بحيث تحل **شانغهاي** محل لندن ونيويورك باعتبارها المركز العالمي الأكثر نفوذا ، ويصبح **اليوان** بمثابة عملة عالمية.[1]

6- التحول إلى دولة مبتكرة بحلول عام 2020 :

كما تسعى الصين إلى التحول الى دولة مبتكرة بحلول عام 2020 وتتوسع قوتها وإمكانياتها لناصية العلوم والتكنولوجيا على نحو يساعدها على تعزيز وضمان تنميتها الاقتصادية وأمنها الوطني وعليها أن تحقق تطورا ملموسا في قوتها البحثية الشاملة في مجالات علمية وتقنية عالية وأن يتم تفعيل نتائج البحوث العلمية و التكنولوجية، وتحويل هذه البحوث إلى واقع ملموس . [2]

7- وضع تحالفات بشكل تدريجي للسيطرة على المواد الأولية في العالم:

بالإضافة إلى تطبيق سياسة انتقائية للواردات بما يخدم أهدافها السياسية. و الاستحواذ على أداة عسكرية متميزة .ويدخل كذلك ضمن هذه الأهداف استخدام التدفقات البشرية والهجرات للمناطق المختلفة من اجل بناء مستعمرات صينية في الخارج خاصة في البلدان المجاورة للصين والعمل على نشر صورة إيجابية للصين في العالم والإشادة بالنموذج الصيني في التنمية [3].

8- إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب:

يعتبر تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب هدفا رئيسيا في السياسة الخارجية الصينية، خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة " فالصين ترفض استمرار النظام الديمقراطي برمته كرهينة للقوة الأمريكية ساعية بذلك إلى تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب، تمثل فيه الصين القوة الرئيسية في المحيط الأسيوي –الباسيفيكي. فالسياسة الخارجية الصينية تدرك أن المساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية

للنظام الدولي لا بد أن تسبقها مكانة إقليمية ، ذلك أن البيئة الإقليمية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي .[4]

يتبين مما سبق أن كل هدف من أهداف الصين المعلنة غالبا قد نشأ من تاريخها الحديث، فقد نشأ التأكيد على الوحدة والاستقرار من فترة التشرذم الطويلة والحرب الأهلية. ونبع الاشتياق للاستقلال من

(1) توفيق عبد الصادق، **"مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"**، مجلة سياسات عربية، العدد 05 ،(نوفمبر 2013) ،ص 1063.

(2) لمياء مخلوفي، **مرجع سابق**، ص 67.

(3) أنطوان برونيه، جون بول جيشار، **"التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية إالمبريالية االقتصادية"**، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 227.

(4) جميلة طيب، **أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق اسيا، مرجع سابق**، ص 107.

خضوع الصين للقوى الخارجية ومواقع الامتياز التي تحصل عليها الأجانب داخل الصين، ونشأ التأكيد على القوة والأمن من الاختراق و الاستغلال المحسوس للصين الضعيفة من كل القوى الرئيسية ونشأ السعي نحو الازدهار والثروة من الفاقة التي انتشرت في أجزاء كثيرة من البلاد.... ونشأ المسعى نحو مجتمع عادل و ترتيبات سياسية جديدة من اعتراف واسع الانتشار بأن أنماط إجتماعية وسياسية سابقة حتى العصور الإمبراطورية ، قد روجت للظلم الكثير ومنعت رد فعال في أغلب الأحيان للتحديات التي فرضت عليها من العالم الخارجي. و مطلب الاحترام والكرامة وصوت في مجالس الأمم نشأ من الاذلال المتراكم على الصين، ليست فقط في المعاهدات التي فرضت على حكامها في القرن التاسع عشر، لكن في عدم وجود صوت لها في معاهدات (**فيرساي**)في نهاية الحرب العالمية الأولى، (**يالتا**) في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد ساهمت الصين مع الجانب الفائز في كلتا الحربين العالميتين لكن مصالحها قد أهملت في ترتيبات ما بعد الحرب بسب ضعفها [1].

المبحث الثاني:

قراءة في مضامين مبادرة الحزام و الطريق.

مقدمة المبحث :

إن مبادرة الحزام والطريق الصيني للقرن الحادي العشرين هو إحياء لطريق الحرير التاريخي وهو عبارة عن شبكة طرق مترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن قبل ألفي سنة لتبادل الحرير والعطور، والتوابل والأحجار الكريمة ، وممرات بحرية تصل إلى مختلف الضفاف ، هذا ما يعرفه العامة عن المبادرة ، إلا أن دراستنا ستحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على تعريف مبادرة الحزام والطريق وضبط مفهومها، وتبيان خلفيتها ومجالها الحيوي ، وصولا إلى الأهداف المتوخات منها.

(1) روبرت باستور، **رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة: هاشم احمد محمد ،مصر: المركز القومي للترجمة، 2010، ص373.

المطلب الأول :

مفهوم مبادرة الحزام و الطريق

أصل التسمية : سمي طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره .

إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، واستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة. فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير حتى القرن السادس الميلادي، حين اكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية [1].

استلهم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير روحه من طريق الحرير القديم الذي مثل أعظم طريق تجاري عالمي ربط الصين بالبلدان الغربية في آسيا وأفريقيا وأوروبا، امتد لمسافة خمسة آلاف ميل، ولحقبة زمنية تربو على ألف وخمسمائة سنة، شهدت قيام العديد من المراكز التجارية العالمية، تاجرت فيها العديد من الشعوب، ودفع التنافس فيما بينها لافتتاح فروع عدة لهذا الطريق، الذي أزهرت على جنباته الحضارات، وتصارعت في سبيل السيطرة عليه الممالك والإمبراطوريات. و كان له دور عظيم في التفاعل الحضاري بين الأمم والشعوب المختلفة الثقافات والديانات والمذاهب الفكرية، لاسيما أن التبادل التجاري ومنذ أقدم العصور كان أقوى وسائل الاتصال بين الجماعات البشرية.

أما باعتباره مشروع القرن الواحد و العشرين فيعد **شي جين بينغ** صاحب مبادرة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" وذلك ضمن محاضرة ألقاها في أكتوبر 2013 في جامعة **نزار بابيف** الكازاخستانية بعنوان "المضي قدما في الصداقة بين الشعوب من أجل مستقبل أفضل". وذلك بعد ستة أشهر من انتخابه رئيساً لجمهورية الصين الشعبية، وفي الشهر التالي وأثناء مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (**ايبك**) دعا شي جين بينغ للمشاركة في تأسيس "طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين ."وأصبحت منطقة جنوب شرقي آسيا (**الآسيان**) محوراً مهماً في طريق الحرير البحري الجديد مثلما كانت عليه في الماضي .[2]

بقيت تلك المبادرة حتى عام2016 تعرف باسم **حزام واحد طريق واحد One Belt One Road**ولكن تم تغيير الاسم رسميا إلى"الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" إذ عدت الحكومة الصينية أن التركيز على "واحد" مدعاة لسوء الفهم. واختصاراً عرفت بمبادرة "**الحزام والطريق**" وكذلك "عبور". وأدت وسائل الإعلام الصينية دورا كبيرا في الترويج لها [3].

وعلى نحو عام فإن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير منطقة تنمية اقتصادية حديثة تشكلت على أطلال مفهوم "طريق الحرير القديم" لذا فإن إدراك سياق التطور التاريخي لطريق الحرير القديم أمر لابد منه لاستيعاب الرابط بينه وبين مبادرة "الحزام والطريق" وتنبغي الإشارة هنا إلى أن أول من استخدام مصطلح طريق الحرير العالم الجغرافي الألماني **فرديناند فون ريتشتهوفن عام1877** وقصد به خط المواصلات لتجارة الحرير بين الصين والجزء الجنوبي والغربي لآسيا الوسطى والهند في عهد

(1) زينب عبدالله . **الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية إصدارات المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، 2019 ، ص 5.

(2) **وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم**، ترجمة رشا كمال، شيماء كمال، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة: 2017 ، ص 27-26.

(3) نادية كاظم العبودي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية صدارات المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، ص 25.

أسرة **هان**(206ق. م220-م.). ولـم يتوقـع ريتشتهوفن حينها أن طريق الحرير سيبعث للحياة من جديد في القرن الحادي والعشرين، ليعيد تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي العالمي من جديد.[1]

خريطة رقم 1 : خريطة الممرات البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

المصدر :

http://www. rfi.fr/emission/20180930-nouvelles-routes-soie-belt-road-initiative

تُعْرف هذه المبادرة باسم حزام واحد طريق واحد وهي عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن الواحد و العشرين ، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي[2].

(1) وانغ إي وي، **المصدر السابق**، ص 24-23.

(2)طريق الحرير الجديد بين مطبات الديون ومغناطيس الاستثمار، على الموقع https//annabaa.org/Arabic/economic reports/17317.

المطلب الثاني :

نطاق و مجالات مبادرة الحزام و الطريق

طريق الحرير هو عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور، والبخور، والتوابل، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين؛ الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط[1].

لقد بدأ الحرير يأخذ طريقه إلى الصين وإلى أرجاء العالم قبل خمسة آلاف سنة وليس الحرير وحده وإنما تسربت معه بضائع كثيرة ما لبث انتقالها أن اتخذ مسارات محددة عرفت منذ الزمن القديم باسم طريق الحرير، وفي واقع الأمر فإن طريق الحرير لم يكن طريقاً واحداً وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي) صيفي (والآخر شتوي، والذي يجمع بين هذه السبل والمسارات جميعاً هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى الغرب لتمر في طريقها ببلدان أخذت تزدهر مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم. [2]

وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد إذ كان هذا الطريق خلالها معبراً ثقافياً واجتماعياً ذا أثر عميق في المناطق التي يمر بها، فلم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة وإنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانتقلت عبره الديانات فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام وانتقل عبره البارود فعرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة، وانتقل عبره الورق فحدثت نقله كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهّل الورقُ أمره وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي لولاه كانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا.[3]

غير أن النشاط الاقتصادي بقي هو العاملُ الأهم والأكثر أثراً ويكفي لبيان أثره وأهميته أنه أدّى إلى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر الميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب قدراً أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة .ومن اليابسة إلى البحر انتقل الاقتصاد العالمي نقلةً كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمناً من الطرق البرية . وقد تزامن ذلك مع اشتعال الحروب المغولية ـ الإسلامية بقلب آسيا، وشيئاً فشيئاً اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع والثقافات الإنسانية تنتقل في مسارات بحرية منتظمة تتجه عبر المحيط

(1) نادية كاظم العبودي ، **مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تاريخية** ،المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ،ص 12.

(2) شينغ بينغ، **جغرافية الصين**، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين ،2010، ص 102-103.

(3) زينب عبدالله ، **مرجع سابق** ، ص 6.

الهنـدي إلى شمال إفريقيا مروراً بالبحر الأحمر لتستلم القوافلُ البرية البضائع من آخر نقطة في خلـيج السويس لتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط وما حوله من موانئ .[1]

1/ حدود طريق الحرير:

يمتد طريق الحرير من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلـى فـرعين شمالي وجنوبي . يمر الفرع الشمالي من منطقة بلغار -كيبتشاك وعبر شـرق أوروبـا وشـبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً البندقية .

أمّا الفـرع الجنـوبي فيمرّ من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول ومن ثـمّ فـي أنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر بلاد الشام إلى مصر وشمال إفريقيا.[2]

و يتكون طريق الحرير من :

أ/ طريق الحرير البري : وهو بدوره يتكون من ثلاثة خطوط رئيسية

الخطّ الأول :يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحاديـة وصولاً إلى أوروبا .

الخطّ الثاني :يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسـيا ومنطقـة الخلـيج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط .

الخطّ الثّالث :يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسـيا وآسـيا الجنوبيـة وصـولاً إلى المحيط الهندي .

ب/ طريق الحرير البحري : و يتكون من خطين رئيسيين:

الخطّ الأول :يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصـولاً إلى الهنـد ومنطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا ثمّ إلى سواحل أوروبا .

الخطّ الثاني :يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ

المطلب الثالث:

أهداف مبادرة الحزام و الطريق

رحلة طويلة قطعتها الصين لكي تدخل مرحلة أخرى ليست للصين وحدها بل للعـالم كله بمشروعها الأضخم في تاريخ البشرية وهو مبادرة (الحزام و الطريق) الذي يقـوم علـي تحديث فكرة

(1) دريس الصيني، **معرفة حقيقة الحزام والطريق**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم، 21 – 22 نوفمبر،2017 ، ص 26 .

(2) **ما هو طريق الحرير الصيني**، على الموقع: https//www.alweeam.com.sa/422200.

طريق الحرير القديم الذي كان يمتد من الصين إلي أوروبا لتبادل الحرير والبهارات من الشرق بمنتجات من أوروبا وحوض البحر المتوسط، لكن مبادرة الحزام والطريق هذه المرة جاء بشكل أكثر

عصرنة وضخامة ويهدف إلى تغيير خريطة العالم بشق طريقين أحدهما بري ويمتد من الصين إلي آسيا الوسطي حتى البحر المتوسط وأوروبا، والثاني خطوط بحرية تمر بمجمعات تجارية وصناعية ومناطق حرة [1] .

وبقدر ما يتعلق الأمر بالإستراتيجية الصينية الهادفة إلى تعزيز وتنمية الاقتصاد الاشتراكي ذو الخصائص الصينية يتطلب منها إقامة علاقات أوسع وأشمل إقليمياً ودولياً [2].

لذا وردت (**استراتيجية الحزام والطريق**)ضمن القرارات التشريعية في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة ما بين 09 و 12 **أكتوبر** عام 2013 في العاصمة بكين والتي أقرت بضرورة تدعيم بناء الحزام الاقتصادي حتى يتم تشكيل وضع جديد من الانفتاح على كافة الأصعدة ، وترجم هذا القرار إلى إطلاق مبادرة طريق الحرير الجديد من قبل الرئيس الصيني شي جين بينيغ في نفس السنة. وقسمت هذه الإستراتيجية إلى **ثلاثة مراحل** :

المرحلة الأولى :سميت بمرحلة التعبئة الإستراتيجية الواقعة بين عامي 2013 و 2016.
المرحلة الثانية :وهي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي ضمن الفترة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2019.
المرحلة الثالثة :وهي مرحلة التقييم الاستراتيجي فتكون ما بين عامي 2019 و2049.

وترى الصين بان هذا الطريق يخدم معظم البشرية ويقوم على تنمية عدد كبير من المناطق ولا يقتصر على 68 دولة تمر بها الطرق والخطوط البحرية وإنما سينعش التجارة العالمية ويرفع معدلات النمو، إذ قال الرئيس الصيني **شي جين بينج** إن الصين خصصت **900 مليار دولار** للمبادرة التي ترفع مستوى معيشة 70% من سكان العالم، لكن هذه المبادرة لا تخلو من قلق يعترى بعض الدول المنافسة والمتخوفة من الصعود الصيني السريع التي ترى أن (مبادرة طريق الحرير الجديد) سوف يغرق البلدان بالديون الصينية التي سيكون على كل دولة يمر بها أن تسدد تكلفة البنية الأساسية للجزء المقام علي أراضيها، لكن الحكومة الصينية تقول إن دراسات الجدوى الدقيقة للمبادرة أكدت على أن الفوائد التي ستجنيها الدول تفوق بكثير أي نفقات، كما أن الحكومة والبنوك الصينية ستراعي ألا تثقل كاهل أي دولة.[3]

وتعد مبادرة" **الحزام والطريق** "هي المبادرة الصينية الأكبر فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية حتى وقتنا هذا ولكنها لا تشبه خطة مارشال، فبكين لا تفعل ذلك من باب الإيثار أو لرغبتها في تحقيق الاستقرار في البلدان التي تقرضها فلماذا إذن تنفق الصين هذه المبالغ الهائلة على جيرانها؟

لقد رسم القائمون على مبادرة الحزام والطريق خمسة أهداف أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية والمالية، الجيوسياسية والثقافية الحضارية وهي :[4]

(1) إسلام عيادي، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، 2019، ص 12.

(2) **المرجع السابق**، ص 12.

(3) **المرجع السابق** ، ص 12

(4) أميرة أحمد حرزلي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية - الأهداف – المكاسب**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، ص78.

✓ **سياسة الربط:** تهدف المبادرة إلى حث الدول على المشاركة والعمل ثم التعاون فيما بينها لإنجاز وإنجاح المبادرة .

✓ **التبادل الثقافي:** مبادرة الحزام والطريق يهدف لتشجيع الأفراد وربطهم بين بعضهم البعض عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات، فضلاً عن ذلك التفاهم الثقافي الأعمق من اجل التعاون العالمي .

✓ **التكامل المالي:** المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي والنقدي، في آن واحد مع مراقبة التعامل مع المخاطر والتفاعلات المالية العامة، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة .

✓ **التجارة الاستثمار:** تهدف المبادرة العابرة للحدود إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي.

✓ **مرافق الاتصال:** تتضمن المبادرة بناء مرافق (منشآت) تمكن الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في هذه المبادرة ، مثل إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة طرق... ، فضلا عن خلق شبكات تطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية وخطوط الألياف البصرية بين الدول على طول مبادرة الحزام والطريق .

وفي تفاصيل الأهداف الموسعة ل مبادرة الحزام والطريق، تعتزم الصين من خلال مبادرتها تحقيق الأهداف التالية:

1- الاستفادة من نمو التجارة العالمية:

فمن المتوقع أن تزيد التجارة العالمية في السنوات المقبلة، من خلال عدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، من بينها منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبنمو التجارة العالمية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم .[1]

2- تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا:

تهدف الصين عبر مبادرتها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية **اليوان** وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن اليوان سنة 2016 إلى الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة " التابعة إلى سلة النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى مدرجة وهي الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، والين الياباني والجنيه الإسترليني البريطاني، و يمثل استخدام " اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة خطوة كبيرة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية .

3- تطوير الاقتصاد الصيني:

تسعى الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية في البلاد والتي تعاني من ضعف اقتصادي، وعليه أطلقت الصين في عام 2000 حملة في هذا الإطار تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي في تلك المناطق، وسوف تسهم مبادرة الحزام و الطريق، بالتحديد الحزام البري في

(1) علي صلاح، **مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟**، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26 ، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ،2018 ، ص03.

تطوير إقليمي **سينغيانغ وقانسو** اقتصاديا وغيرهما من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانبها الاقتصادي محاول لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة.

كما تهدف الصين من جهة أخرى عبر مبادرتها إلى دعم خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025" والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع المنخفض إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا [1] ، وهذا سيسهم على المدى الطويل في جعل الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد العالمي بحيث أن المبادرة الصينية تجعل من اقتصادها محركا للاقتصاد العالمي بإعادة المكانة للاقتصاديات الكبرى الصاعدة .[2]

4- تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الاتصالات الصينية:

تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركائها في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من اجل الاضطلاع بدور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا، المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة **هواوي** فضلاً عن زياد ة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.

5- تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا:

يرى محللون أن الصين تهدف من خلال مبادرتها إلى تعزيز وجودها في منطقة **أوراسيا** ذات الأهمية الجيواستراتيجية الكبيرة فهي حسب **هالفورد جون ماكيندر Makinder john Halford** قلب الأرض، ومنه فإن قلب العالم يتمثل في منطقة **أوراسيا** التي تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات ضد الغزو الخارجي، فضلا عن ذلك المساحة الشاسعة التي تتمتع بها و المقدرة ب 5 ملايين ميل مربع، وتمتاز كذلك بإمكانيات اقتصادية هائلة بسبب غناها بالموارد الطبيعية .وهو ما جعل **ماكيندر** يطلق عليها اسم " قلب الأرض "وبهذا تمثل **أوراسيا** للصين عمقا استراتيجيا تستثمر فيه الأخيرة عبر مبادرتها الحزام والطريق، بحيث توفر لها هدف الحماية الأمنية، وقوة جغرافية واقتصادية لما تمتلكه المنطقة من موارد.

6- توفير الأمن الخارجي:

تشمل المبادرة دولا تعاني من نزاعات و اضطرابات داخلية وهو الأمر الذي يتطلب توفير الحماية للمشاريع الضخمة التي تم إنشاؤها في إطار المبادرة، وهذا يستلزم توفير قوات عسكرية لحمايتها ،وقد بدأت الشركات الأمنية الصينية تعمل على ذلك، بحيث تحمي السفن البحرية الصينية و

ناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية أين توجد عمليات القرصنة، كما قامت شركة **ديوي** الأمنية المحدودة على حماية الشركات الصينية التي تعمل في بناء الطرق في كينيا .

(1) أميرة أحمد حرزلي، **مرجع سابق** ،ص 80.

(2) علي صلاح، **مرجع سابق**، ص 04 .

7- تأمين واستقرار إمدادات الطاقة:

وهو هدف مهم في المبادرة الصينية، بحيث أن الصين تريد تجنب أي خلل يعيق إمدادات الطاقة باعتباره العنصر الأساسي في نمو و استقرار اقتصادها، فالصين تحتاج إلى 80 % من الطاقة لتغطية احتياجاتها التي تمر عبر مضيق ملقا، وذلك على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكازاخستان، وقد عبر **هو جينتاو** عن مخاوفه سنة 2003 مما اسماه " معضلة **ملقا** وهنا توفر المبادرة ممرات بديلة لتامين الطاقة مثل خط " الصين - ميانمار " أو الممر الباكستاني - الصيني.[1]

المبحث الثالث:

أثر مبادرة الحزام و الطريق على بنية النظام الدولي

مقدمة المبحث :

مع بداية الألفية الثانية اتجهت الصين وبقوة لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم من خلال إطلاقها للمبادرة الأكثر طموحا للرئيس الصيني **شي جين بينغ**، فأصبحت مبادرة إعادة طريق الحرير المحرك الرئيس للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا من اجل ربط قارات العالم تجاريا، ويبدو أنها ستكون أحد أهم المحددات لتوجهات الصين إزاء العالم.

المطلب الأول:

الأبعاد الجيوسياسية لمبادرة الحزام و الطريق.

أ/ البعد الإقليمي :

ينظر بعض منظري العلاقات الدولية إلى أن صعود قوة عظمى جديدة يؤدي في الغالب إلى الحرب، سواء لأن القوة الصاعدة تستخدم القوة لتغيير النظام الدولي لينسجم مع مصالحها أو لأن القوى العظمى القائمة تشن حربا وقائية للحفاظ على مكانتها ، في مقابل ذلك يشير فريق آخر إلى أن النهاية السلمية للتنافس الأمريكي - السوفيتي خير دليل على أن القوى العظمى يمكن أن تصعد وتنهار دون إثارة حروب كبرى.

وبين هذين الطرحين يرى آخرون أن الصين سوف تسعى لان يكون لها تأثير كبير في شرق آسيا كمرحلة أولى تمهيدا للتغلغل في مختلف أرجاء العالم ، وعلى خلاف الاتحاد السوفيتي لن تدخل الصين

(1)علي صلاح، **مرجع سابق**، ص04-05 .

في منافسة أيديولوجية عالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل يدفع المراقبون الأكثر تشاؤماً إلى أن الصين أظهرت ميلاً إلى استخدام القوة وتعتقد أنها كانت في العديد من المرات ضحية لأعمال عدوانية مذلة وسوف تؤكد بقوة لادعاءاتها بضم **تايوان** وجزر **سبراتلي**، ويذهب هذا التحليل إلى أن الصين ستدخل في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية [1]. إلا أن الواقع أثبت ان هذه الأخيرة انتهجت سياسة احتواء الصين باعتبارها خصماً عسكرياً ومنافساً اقتصادياً، ومنها تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحد من نموها الاقتصادي وتقييد حصولها على التكنولوجيا العسكرية وتعاقبها على انتهاك حقوق الإنسان وفي المقابل تقوي أمريكا تحالفاتها وقدراتها العسكرية الموجهة ضد الصين .

وبغض النظر عن كل ذلك، فإن بروز الصين في السنوات الأخيرة كقوة صاعدة على المستويين الإقليمي والدولي عززته جملة من المؤشرات منها :

1- الصين الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية فعدد سكانها يربو عن مليار و400 مليون نسمة والرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

2- تعد الصين الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وتمثل الآن ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الو. م. أ .

3 - الصين ثالث قوة فضائية و نووية بعد الو. م. أ وروسيا و القوة النووية .

4 - الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

5 - الصين تمثل قوة عالمية الأولى في جذب الاستثمارات بعد الو. أ. م والقوة الثالثة بعد الو.م.أ واليابان والثانية في حجم الإنتاج الإجمالي الذي بلغ 4.4 تريليون دولار سنة .2008 .

6 - تمتلك موقعا استراتيجيا يربط شرق آسيا وشرق أوروبا وتتحكم بعدد من الطرق البحرية والبرية.

7- القوة العالمية الأولى في احتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ أكثر من 2 تريليون دولار .

8- التحالف الصيني-الروسي لخلق توازن استراتيجي في مواجهة الحلف الأطلسي في جنوب وشرق آسيا.[2]

إن ما تجدر الإشارة إليه أن إطلاق مبادرة الحزام والطريق تزامن مع تحولات جيوستراتيجية كبيرة يعيشها العالم العربي ضمن ما بات يعرف بـ"**الحراك العربي** 2011" الذي غير بشكل خطير الخريطة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية للوطن العربي، بحيث أدى سقوط بعض الأنظمة العربية وانتشار حالة من الفوضى الأمنية في دول أخرى . وفي ظل هذا المشهد غير المستقر للدول العربية قد تكون مبادرة الصين الهادفة للتنمية الاقتصادية والتواصل الاجتماعي بين الشعوب فرصة لتجاوز مشكلاتها والمتمثلة خصوصا في ارتفاع نسب البطالة والفقر، الهجرة غير الشرعية.... على اعتبار أن المبادرة توفر عدد من المشاريع متعددة الأبعاد والمجالات ، التي من شأنها توفير مناصب عمل و خفض نسبة الفقر في تلك الدول، وهذا إذا ما تم التعامل معها بشكل جدي سواءا من الطرف الصيني أو حكام هذه الدول ، كذلك ترى الصين في توجهها نحو الدول العربية أهمية استراتيجية للمنطقة بالنظر لموقعها الاستراتيجي الرابط بين القارات الثلاث آسيا و أوروبا و أفريقيا و غناها بالموارد الطاقوية كدول الخليج أو الدول الإفريقية .

(1) اميرة أحمد حرزلي ، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، 2019، 82 العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر، ص 82.

(2) يونس مؤيد، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وافقها المستقبلية**، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص . 80 .

ب/ البعد الدولي :

ويخص المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها.

جـ الأزمات الاقتصادية و السياسية في الاتحاد الأوروبي:

يشهد الاتحاد الأوروبي منذ انهيار بنك **ليمان براذرز** في سبتمبر 2008 وتفجر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو سلسلة الصدمات الاقتصادية و المالية، ففي بداية أزمة اليورو كان النظام المالي الأوروبي الذي يتسم بالتكامل الفائق لا يزال مُفتقراً إلى آليات وقف التداول و إلى الرقابة المشتركة ومن ثم التعرض للعدوى، حيث انتشرت الصدمات الاقتصادية و المالية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة مما يهدد استمرارية اتحاد العملة الموحدة " اليورو" التي يعتبر استحداثها خطوة مهمة في مسار التكامل الأوروبي . [1]

وقد تأثرت مجمل أوروبا بفعل الأزمات المتكررة وما صاحبها من تداعيات في منطقة اليورو فتجمدت الأسواق المالية وأصبح إصدار السندات السيادية الدولية بمثابة التحدي الكبير، وتراجعت تدفقات رؤوس الأموال حتى تلك الموجهة من خلال الفروع التابعة لبنوك أوروبا الغربية، ومع تعرض البنوك الأم لنقص في رأس المال والسيولة، وانخفاض الصادرات والطلب المحلي ، إذ سجل الناتج القومي انخفاضا حادا في معظم البلدان، مما أسفر عن تعميق الركود الاقتصادي في بلدان أوروبا الصاعدة مقارنة بأسواق الدول الأخرى .[2]

أما **سياسياً** فيبرز حالياً التخبط الأوروبي مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فمنذ أن صوت معظم البريطانيون على خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي في استفتاء ،2016 وبريطانيا تعيش على وقع انقسام وسجال داخلي بين البرلمان ورئاسة الوزراء و هذا الانقسام الداخلي انعكس على علاقة بريطانيا بدول الاتحاد الأوروبي سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا ،وعليه فالتراجع الأوروبي استثمرت فيه الصين بإطلاق مبادرتها العالمية وكسب قوة أكبر في علاقتها مع الدول الأخرى دبلوماسياً واقتصادياً ...إلخ

د/التوجه الأمريكي الاستراتيجي نحو الباسفيك:

إن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية مضطربة ومتأرجحة في كثير من الأحيان، فمن جهة تصف الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالمجتمع الذي يتقدم ويدخل في مضمار الحداثة اقتصاديا واجتماعيا ومن ناحية أخرى تصفها بالدولة التي تستخدم آليات قديمة وموروثة من عهود الإمبراطورية منذ ما يربو على ألفي سنة، وتصفها بالدولة التي لها تاريخ مضطرب وعنيف، ومن جهة أخرى تعترف الولايات المتحدة بقوة الصين الاقتصادية، وما يمكن استنتاجه من انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية للصين المتكررة أن الأولى ترفض التحدي والمنافسة الاقتصادية الصينية ما جعل القادة الأمريكيين ينتهجون سياسة الكبح ضد السياسات الصينية [3].

(1) رضا مقدم، **الطريق إلى التكامل في أوروبا**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2014، ص 10، **بتصرف**.

(2) **نفس المرجع** ، ص 11 .

(3) اميرة أحمد حرزلي، **مرجع سابق**، ص 86.

فتصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي في السنوات الأخيرة لاسيما مع إعلان الرئيس الأمريكي السابق باراك **أوباما** عن عزمه زيادة الوجود العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا خلال زيارته لأستراليا في نوفمبر 2011 يندرج في هذا السياق .

ومن دوافع هذا التغير الاستراتيجي الأمريكي هو احتواء الصعود الصيني حيث تمثل المنافسة الصينية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة الصاعدة الدافع الرئيسي لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم بالنظر إلى أن الصين باتت على أعتاب تخطي الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي بتحقيقها لنسب تصل إلى 30 % في مجال التصدير و 40 % في مجال الاستثمار الرأسمالي، .7 75 % للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2011 لتحتكر الترتيب الثاني بين القوى الاقتصادية العالمية، وعلى المستوى العسكري زادت الصين من ميزانيتها عام 2012 لتصل إلى 1 .6 مليارات دولار بنسبة زيادة تصل إلى 12 %عن العام السابق الأمر الذي آثار مخاوف واشنطن، فضلا عن ذلك وثّقت الصين علاقاتها التجارية بدول القارة الآسيوية باتفاقيات التجارة الحرة خاصة مع آسيان التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2010 حيث تعد اكبر منطقة تجارة حرة في العالم لأنها تشمل 7.1 مليار مستهلك بناتج محلي إجمالي مشترك قدره 3.1 تريليون دولار، وعليه فاحتواء الصعود الصيني يتطلب اختراق مجالها الحيوي .[1]

كذلك وجهت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها نحو المجال الحيوي الصيني لمواجهة التحالف الصيني - الروسي الذي اخذ اتجاها جديدا بتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون منذ 1996 كتحالف مضاد لحلف الناتو للتصدي لاختراق الحلف للمجال الحيوي الروسي وتمدُّده نحو شرق أوروبا، ومع نهاية 2011 بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوبا بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية .

إن الأمن البحري وحرية الملاحة عامل استراتيجي مهم توليه الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى بالنظر لأهميته الاستراتيجية في حركة التجارة الدولية، حيث يشهد عبور 50 ألف سفينة سنوياً تنقل نحو 30 % من التجارة الدولية ويمر بها أيضاً نحو 20 مليون برميل من النفط يومياً، فضلاً عن ذلك تعزز الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في جنوب شرق آسيا لمواجهة استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي وإقامتها لقواعد بحرية في جزيرة هاينان، وتسييرها دورية بحرية من غواصاتها النووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط.[2]

(1) اميرة أحمد حرزلي ، **نفس المرجع**، ص 87.

(2) محمد عبد الله يونس، **نفس المرجع** ، ص 91.

المطلب الثاني:

دور مبادرة الحزام و الطريق في تغيير بنية النظام الدولي

عرفت تفاعلات الصين في النظام الدولي تحولاً كبيراً منذ نهاية السبعينات وترسخ أكثر مع نهاية الحرب الباردة والتغيرات العميقة التي عرفها هذا النظام، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جذرية في العلاقات الدولية أثرت بشكل مباشر على الصين وخياراتها الخارجية، بحيث تغيرت تحالفاتها

وتراجعت الضغوطات المفروضة عليها أثناء الحرب الباردة بسبب التجاذب بين المعسكرين، ما فتح للصين المجال لإبراز طموحاتها الإقليمية والدولية، ومحاولتها الانخراط في علاقات تعاونية وتخليها تدريجياً عن سياسة الحذر خاصة على المستوى الإقليمي، من خلال السياسة التشاركية مع عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول .

وفي إطار نظرية "**تحول القوة** "صنف **أورغانسكي**" **Organski**" الدول في تفاعلاتها في السياسة العالمية بشكل هرمي وفق إمكانيات القوة المتوفرة لديها، والصراع الأكبر في هذه الهرمية هو بين القوى المسيطرة التي تملك إمكانيات الهيمنة وقابلية التصرف وفق إرادتها الوطنية، ولا تخضع لإملاءات خارجية، ولها إمكانية التحرك خارج أراضيها لإحداث تغيرات جوهرية في جيوبوليتيكية العلاقات الدولية، مع امتلاكها القدرة على تحمل التكاليف المترتبة عن هذا التحرك . أما الطرف الثاني في هذا الصراع فهي الدول العظمى التي تمتلك قدرات كبيرة ولكنها غير كافية للقيام بدور المهيمن، وتلعب في حيز ضيق ولم تبرز بعد قدراتها في الساحة الدولية، وتأثيرها الأكبر هو في مجالها الحيوي المباشر ولكنها تملك الإرادة التي ترشحها أن تكون منافسا محتملا للقوى المهيمنة في النظام الدولي مستقبلا، ولكن ذلك لن يحدث إلا في وجود تكافؤ للقوة وشعورها بعدم الرضا عن ترتيبات النظام الدولي[1]. وعليه يمكن إعتبار الصين في هذا التصنيف الأخير.

مع بداية القرن الواحد و العشرين بدأ الحديث بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية عن تحول في القوة في النظام الدولي" Transition Power International" لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل لصالح قوى صاعدة فرضت تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي كروسيا، الصين، البرازيل، الهند و جنوب أفريقيا. BRICs) إذ تتميز القوى الصاعدة بجملة من الخصائص هي :

1- نسب عالية من النمو الاقتصادي، وينطبق هذا الوصف على الصين إذ تتراوح نسبة نموها ما بين7و12 %.

2- قابلية إبراز نفوذها في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي.

3 - اكتساب قدرات تسمح لها بامتصاص تقلبات النظام الدولي ومواجهة محاولات الاختراق من قبل القوى العظمى .

4- إرتفاع مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية .

(1) سليم قسوم، **نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟** في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13 ، جويلية 2018 ،جامعة مستغانم، ص 148.

5- سعي هذه القوى الصاعدة للتكتل كتجمع دول البريكس" (BRICs" البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا).

6- الانفتاح على الاقتصاد العالمي وامتلاكها للتقنية [1] .

وهذا التحول يبرز بالنسبة للصين من خلال جملة من المؤشرات أهمها:

-1- المؤشرات التقليدية:

يرى ""ديفيد سنجر"" و""ستوارت بريمر"" و""جون ستوكي"" أن هناك ستة مؤشرات لتحول القوة هي: عدد السكان الكلي، عدد سكان الحضر، الأفراد العاملين بالقوات المسلحة، مقدار الإنفاق العسكري، صناعات الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة .[2] وهي المؤشرات التي تبرز فيها الصين وتحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي .

-2- القوة الناعمة: .فالصين تعتمد القوة الناعمة لتنفيذ سياستها التوسعية باعتماد موارد غير عسكرية في المبادرة ، كالقوة الاقتصادية، الوسائل الدبلوماسية، والمقومات الثقافية، وتظهر القوة الناعمة للصين في المشاركة في صياغة القواعد والقوانين للمجالات المستحدثة في النظام الدولي كالفضاء السيبراني، الأمن النووي، وتغير المناخ .[3]

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة الذكر يتحكم في طموحات الصين كدولة صاعدة جملة من العناصر تتمثل في :

- أ/ رؤية قادتها وطموحاتهم: فتحركات الدول في الساحة العالمية مرتبطة برؤى قادتها واستشرافهم لمستقبل بلدانهم، وبالنسبة للصين يعتبر الرئيس "شي جين بينغ" من أقوى الرؤساء الذين حكموا الصين منذ عقود، إذ أعلن سنة 2013 عن مبادرة الحزام والطريق لتكريس قوة الصين في محيطها الإقليمي والعالمي .[4]

- ب/ قدرات الصين: بالنسبة للصين تملك العديد من الإمكانيات التي تؤهلها للعب دور مؤثر في النظام الدولي إذ تبلغ مساحتها 9.6 مليون كلم2 .كما للصين إمكانيات اقتصادية ضخمة أهلتها لتحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي، إذ تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتتصدر الترتيب العالمي في عدد السكان وحجم جيشها وقدراته العسكرية إذ تمتلك جيشا عدد أفراده يقدر ب-2 مليون جندي، وتحتل المركز الثاني عالميا من حيث الإنفاق العسكري ب 215 -مليار دولار سنة 2016.

(1) ويكن فازية، **مبادرة الحزام والطريق :بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ،ص125.

(2) أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم ""تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية ""**دراسة الحالة الصينية، فيhttps://bit : ly/2qDZawn (vue le 17-04-2023, à 20:50) .

(3) ويكن فازية، **مرجع سابق**، ص 126.

(4) ويكن فازية، **مرجع سابق**، ص 126.

- **جـ/ احتياجات الصين**: عرف الاقتصاد الصيني في العقود الأخيرة تطورا كبيرا، فقد نمـى اقتصادها بقيمة 5.6%سنة 2018 ،وتنوعت صادراتها في السوق العالمية وتعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلـي يقدر بـ24.12 **تريليون سنة 2017** [1]، وهذا التطور يفرض

على الصين أعباء الاستمرارية ومحاولة التفوق ما يزيد من التزاماتها واستثماراتها الاقتصادية خاصة في مجالها الحيوي .

- **د/ مخاوفها**: تعاني الصين من توتر علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة ، ويتركز هذا الصراع حول مساحات واسعة من بحـر الصين الجنوبي ، كما انخرطت أيضاً في مواجهات مع اليابان حول جزر متنازع عليهـا فـي بحر الصين الشرقي، ومع الهند حول منطقة حدودية في الهيمالايـا، وهـذه العـداوات

تثيـر مخاوف الصين من حصارها من قبل هذه الدول التي تعتبر قوى إقليمية منافسة لها. هدفها الحصول علـى النفوذ السياسي والجغرافي والاقتصادي في المنطقة.

- **هـ/ محيط الصين وتفاعلها معه:** فالتوازنات الدولية و تموقع الصين في محيطها الجغرافـي، سواء في إطار علاقات سلمية أو حتى نزاعية تؤثر بشكل كبير في تحركاتها الخارجية .

- **و/ أثر تحرك الصين على القوى الأخرى** : فالصين تتحرك في الساحة الدولية بدون اندفاع وتحاول تجنب الصدامات مع القـوى الكبرى، لكن رغم ذلك تترقب هذه الأخيرة تحركات الصين الخارجية لما لها من تـأثير فـي التفاعلات الدولية خاصة مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق.

-3- مظاهر تموقع الصين في السياسة العالمية :

يتساءل **جون إكنبيري" Ikenberry John"** إذا كانت الصين تحاول إحـداث تغييـر جوهري في النظام العالمي الحالي وإعادة تشكيله أم تسعى للانخراط فيه وتصـبح جـزءا منه، ويرى أنه حتى وإن حاولت الصين قلب موازين القوة إلا أن طبيعة النظام الدولي الحالي يختلف في ظروفه و فواعله عن ما واجهته القوى الصاعدة السابقة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنها ليست في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بل فـي مواجهـة منظومـة غربية متكاملة ومندمجة تمتلك مؤسسات متماسكة يصعب اختراقها وإزالتها [2].

وفي هذا الإطار يؤكد **"زنغ بيجيان"** أن الصين اتخذت الخيار السلمي في تفاعلها فـي النظام الدولي، ويصعب عليها أن تسلك نفس مسلك القوى الصاعدة السابقة واسـتخدام القـوة لإبراز مكانتها وقدراتها ومحاولة الهيمنة [3] . لذلك فالاحتمال الأرجح هو انخراط الصين فيه صعود سلمي في هرمية النظام الدولي والاندماج فيه باستخدام القوة الناعمة ،وتتجلى هذه المظاهر في :

(1) - **https://data. albankaldawli.org/country/china (vue le:10-05-2023, à 20:55**

(2) سليم قسوم، **نظريات انتقال القوة والتغير السلمي**: **هل سيكون صعود الصين سلميا؟** في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية 2018،جامعة مستغانم، ص 151.

(3) **نفس المرجع**، ص153.

1- .استراتيجية الباب المفتوح :

فإلى وقت قريب اعتمدت الصين على سياسة حماية الحدود في إطار استراتيجية **"سور الصين العظيم"** التي تقوم على التقوقع داخل حدودها وتجنب القيام بأي دور إقليمي أو عالمي ، لكن مع توسع المصالح الصينية خارج حدودها وبروز مسألة الأمن الطاقوي، بدأت الصين في اعتماد استراتيجية "الباب المفتوح" وذلك بتسخير كل آلياتها الدبلوماسية لتكريس التواجد الصيني في الاقتصاد العالمي [1] مدفوعة بتزايد نسبة نمو اقتصادها بوتيرة ثابتة.

إن إطلاق مبادرة الحزام و الطريق يبرز عدم رضا الصين عن مكانتها في النظام الدولي مقارنة بمقومات القوة التي تملكها، وذلك من خلال تخليها عن سياسة الحذر والتحفظ في إبراز قدراتها وإمكانياتها في التأثيرعلى بنية النظام الدولي.

2- محاولة تحقيق الهيمنة الإقليمية :

يرى ميرشايمر" **Mearsheimer**" أنه:" في ظل التنافس الدولي على الهيمنة فإن أفضل وسيلة لإرضاء القوى العظمى هو تحقيقها للهيمنة الإقليمية بالسيطرة على النطاق الجغرافي الخاص بها، وهذا لتجنب الصدام والحرب". [2]

وفي إطار إستراتيجيتها للانفتاح أولت الصين أهمية كبرى لمجالها الإقليمي الآسيوي الذي تبحث فيه عن مركز لها خاصة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والتي تعتبر امتداد جغرافي لها وحزاما واقيا لها من أي تهديدات أمنية أو ضغوطات من القوى العالمية والإقليمية، كما تزخر بإمكانيات هامة من مصادر طاقوية إلى الموقع الجيوستراتيجي ، التنوع الإنتاجي، وفرة اليد العاملة...الخ .

و لتحقيق ذلك انتهجت الصين استراتيجية تقوم على الترويج ل مبادرتها في المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها والقريبة منها كمنظمة **شنغهاي للتعاون لآسيا الوسطى، رابطة دول جنوب شرق آسيا، منتدى التعاون الصيني العربي،** كما أنشأت صيغة 1+ 16 تجمعها ب16 دولة في وسط وشرق أوروبا، وإطلاق منتدى الحزام و الطريق للتعاون الدولي في ماي 2017 والذي تعهدت فيه 70 دولة بالانخراط في المبادرة. [3]

3- الوساطة في النزاعات الدولية :

تزامنا مع طرح مبادرة الحزام و الطريق سنة **2013** نشطت الصين دورها كوسيط في العديد من النزاعات الدولية، حيث أبانت جهود بارزة في حل النزاعات خارج حدودها وتهدف بذلك إلى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي خاصة في المناطق التي هي ممرات رئيسية لمبادرة الحزام و الطريق خاصة جنوب آسيا والشرق الأوسط (سوريا، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بنغلادش، ميانمار...إلخ)، كما تهدف الصين من جهود الوساطة أن تكون لاعبا دوليا مؤثرا.

(1) ويكن فازية، **مرجع سابق**، ص129.

(2) سليم قسوم، **نفس المرجع**، ص149.

(3) ويكن فازية، **مرجع سابق**، ص129.

- 4- مبادرة الحزام والطريق كآلية لتحقيق النفوذ الصيني في النظام الدولي :

تعتبر مبادرة الحزام و الطريق إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الصين في سياستها الخارجية لزيادة نفوذها على المستوى الإقليمي والدولي، فرغم أنها مبادرة اقتصادية إلا أن أبعادها السياسية والأمنية والثقافية تبرز مع التقدم في المشاريع المبرمجة وتفاعل الدول معها . فالمبادرة هي مشروع طموح يتكون من طريق بري يربط الصين بامتداداتها القارية في جنوب ووسط آسيا وصولاً إلى أوروبا

الغربية، بالإضافة للطريق البحري الذي يمر عبر دول الخليج وأفريقيا وجنوب شرق آسيا ، وسيكلف الصين 12 ضعف ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويشمل ربط خطوط نقل وتشييد بنى تحتية في منطقة جغرافية واسعة تضم 76 دولة في آسيا ، أوروبا وأفريقيا، وسيؤثر في 60% من سكان العالم.[1]

وتشمل المبادرة 6 ممرات اقتصادية برية و طريقين بحريين .

1 - الممر الصيني الباكستاني **2-** .الممر الصيني المنغولي الروسي **3-** ممر الصين - وسط آسيا - غرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط **4-** .الممر الأوروبي الآسيوي (الصين –آسيا الوسطى –روسيا) **5-** ممر الصين- الهند **6-** ممر إقليم يونان في جنوب غرب الصين- ميانمار -بنغلادش- شمال شرق الهند أما الخط البحري فيتكون من طريقين أساسيين 1- :يبدأ من الساحل الصيني مروراً بمضيق ملقا إلى الهند –الشرق الأوسط- شرق أفريقيا - سواحل أوروبا 2-يربط الموانئ الصينية بجنوب المحيط الهادئ.[2]

المطلب الثالث :

التحديات التي تواجه مبادرة الحزام و الطريق كآلية في الاسترتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي

تواجه هذه المبادرة عدة عوائق و تحديات، الأمر الذي يصعب من إمكانية تجسيدها على أرض الواقع، و يمكن تلخيص هذه العوائق في النقاط التالية :

1/ عوائق جغرافية:

حيث تجتاز الممرات المتوقع إنجازها في إطار هذه المبادرة على صحاري وجبال، مما يصعب من عمليات إنشاء الطرقات و السكك الحديدية، إلى جانب ذلك تنُجز تلك المشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، فمثلا خط السكة الحديدية الذي يربط بلغراد ببودابست لا يمر على مدينة **زيجيد**

(1) **نفس المرجع**، ص 131.

(2) **نفس المرجع**، ص 131.

(وهي ثالث أكبر مدينة في المجر)، و بالتالي تفقد هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية على المستوى المحلي.[1]

أ/ التهديدات الأمنية:

إن تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في هذه المبادرة، تشكل تحديا كبيراً وخطيراً أمام حماية البنى التحتية المنجزة، علماً أن توفير الحماية العسكرية لهذه المشاريع صعب نظراً لضخامتها، فمثلاً مشروع الممر الاقتصادي الصيني -الباكستاني الذي تمت بداية إنجازه في 2013 بكلفة (54 مليار دولار) استُهدف من طرف متمردون انفصاليون في إقليم (بلوشستان)، حيث قاموا بتفجير خطوط أنابيب غاز وقطارات وهجموا على مهندسين صينين .[2]

ب/ معارضة محلية:

حيث تواجه العديد من مشاريع المبادرة رفض محلي بسبب مشاكل في مسألة ملكية الأرض التي ستقام عليها هذه المشاريع، فالعديد منها أنجزت أو ستُنجز في دول ذات طابع قبلي، و الإشكال هو أن هذه القبائل ترفض التنازل عن أراضيها، ففي إندونيسيا مثلاً تأخر إنجاز مشروع خط جاكرتا – باندونغ للقطارات السريعة بسبب رفض أهالي القرى التي يمر عبرها خط السكة الحديدية التنازل عن أراضهم .

2/ عوائق مالية:

تعاني العديد من الدول المشاركة في المبادرة من ضعف مواردها المالية، مما تسبب في إلغاء أو تأجيل تنفيذ بعض المشاريع، و هو أمر كان متوقعا نظرا لضخامة حجم هذه المشاريع و تكاليفها الباهظة، فمثلا تم في تايلاند تأجيل إنجاز جزء من مشروع لقطار سريع كان يفترض أن يربط الصين بسنغافورة بسبب نقص التمويل .

3/ عوائق جيوسياسية:

ستؤثر الرهانات الجيوسياسية بشكل كبير على تنفيذ مبادرة الحزام و الطريق الصينية، فإنجاز المشاريع يتوقف على نوع العلاقات التي تربط الصين ببقية الدول المشاركة في هذه المبادرة كروسيا وإيران و تركيا، علماً أن هناك ممرات تسببت في خلافات بين الدول، كالممر الاقتصادي الباكستاني–الصيني الذي يمر بإقليم كاشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، مما شكل أحد نقاط الخلاف بين الصين والهند، حيث اعتبرته هذه الأخيرة مساساً بسيادتها.

إضافة إلى التحديات السالفة الذكر تواجه مبادرة الحزام و الطريق نوع من الريبة لدى الدول الشريكة ما من شأنه تقويض هذه المبادرة ويمكن إيجازها في :

- العديد من المشاريع التي تم إنجازها لم تحقق المردود والأرباح المنتظرة، و هذا رغم تكاليفها الباهظة فمثلا تم التخلي عن خط السكة الحديدية التي تربط تنزانيا بزمبيا بسبب قلة الصيانة وعدم تحقيق

(1) شناز بن قانه، **الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية"**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى، ص 112.

(2) نفس المرجع ، **ص 112.**

الأرباح المرتقبة، وفي سيرلانكا المطار الدولي (**ماهيندا راجاباكسا**) الذي كان يفترض أن يستقبل مليون مسافر سنويا لم يستقبل سوى العدد القليل من المسافرين يومياً، وميناء **(هامبانتوتا)** والذي كلف مليار و نصف دولار- لم يجلب عدد كبير من السفن، فهذه الأخيرة تفضل استعمال ميناء كولومبو في العاصمة السيرلانكية.[1]

- كان يفترض أن تساهم مبادرة "الحزام و الطريق الصينية "من خلال الاستثمار في البنى التحتية في رفع مستوى التشغيل داخل الدول المشاركة في هذه المبادرة، و تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على المعدات المحلية المستعملة لإنجاز هذه المشاريع، لكن في الواقع هذه المبادرة لم تخدم سوى المصالح الصينية، فالمشاريع غالبا ما تُمنح للمؤسسات الصينية على حساب المؤسسات المحلية، لأن الصين تمنح الدعم المالي فقط للمشاريع التي تُسند إلى مؤسساتها، والإشكال هو أن هذه المؤسسات

الصينية لا تقوم فقط باستخدام السلع و المعدات الصينية بل تعمل أيضاً على جلب العمالة الصينية عوض توظيف العمال المحليين، مما يفسر سبب رفض السكان المحليين لهذه المبادرة.

- خطر المديونية على الدول النامية ، فالديون وسيلة للصين لزيادة نفوذها والاستيلاء على البنى التحتية التي عجزت الدول عن تسديد تكاليفها، ويمكن إعطاء العديد من الأمثلة التي تؤكد ذلك، ففي دولة (اللاووس)مثلا أثار تنفيذ جزء من الخط الحديدي الذي يربط جنوب الصين بسنغافورة بطول (415 كيلومتر) جدلاً كبيراً بسبب تكلفته الباهظة و المقدرة ب (8.5 مليار دولار)، حيث كثرت التساؤلات عما ستجنيه هذه الدولة الفقيرة من المشروع الذي تعادل كلفته نصف ناتجها الإجمالي الوطني.[2]

- وذلك ما جعل العديد من الدول تنسحب أو تلغي بعض مشاريعها، فانسحبت باكستان من مشروع استثماري بقيمة (14 مليار دولار) في نوفمبر 2017 بسبب ديونها، كما ألغت النيبال أيضاً مشروع للطاقة الكهرومائية بقيمة (5.2مليار دولار) كان في طور الإنجاز، وألغت كذلك ماليزيا عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع إنجاز خط سكة حديدية بقيمة (20 مليار دولار)، وأكد رئيس وزرائها (محمد مهاتير) أن بلاده لا تستطيع تحمل تكلفة هذه المشاريع، وحذّر من أن الصين تمارس نمطاً جديداً من الاستعمار.

واضطرت حكومة سيرلانكا التنازل عن حق استغلال ميناء (هامبانتوتا) لصالح الصين لمدة (99سنة) بسبب عدم قدرتها على دفع (8 مليار دولار) من الدين، وفي طاجيكستان اضطرت الحكومة إلى التنازل عن عدة أراضي لصالح الصين مقابل الديون [3].

وأكدت مؤسسة (فيتش الدولية للتصنيف الائتماني) أن الدول المشاركة في هذه المبادرة ستجد نفسها في أزمة مديونية تُجاه الصين بسبب الاستثمار في بنى تحتية قد لا تكون لها مردودية كبيرة ، كما يجب التنبيه إلى أن تفاقم أزمة المديونية داخل الدول ستؤدي إلى تقليص النفقات العمومية في عدة قطاعات مهمة كالصحة والتعليم، كما ستضطر الدول إلى التخلي عن مشاريع لبنى تحتية، ليست مرتبطة

(1) Pascal (ALLIZARD): « Pour la France, les nouvelles routes de la soie: simple label économique ou nouvel ordre mondial ? » consulté le 5/4/2023, sur le site: https://www. senat. fr/notice-rapport/2017/r17-520-notice. html

(2) شناز بن قانه، **مرجع سابق**، ص 114 .

(3) **نفس المرجع** ،ص 115.

بمبادرة الحزام و الطريق الصينية، رغم حاجتها الملحة لها، مما سينعكس سلباً على تحقيق النمو الاقتصادي من جهة و الاستقرار السياسي من جهة أخرى.

إنه و بالإضافة إلى العراقيل التي تشوب المبادرة في حد ذاتها هناك العديد من الدول التي تبدي تخوفها من مبارده الحزام و الطريق الصينية باعتبارها إستراتيجية تبنتها الصين لبسط نفوذها العالمي، ومنها :

4/ الموقف الأمريكي:

حيث جاء في استراتيجية الأمن القومي التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 2017 أن الصين منافس استراتيجي لأمريكا، واعتبرت أن الوسائل التي تستعملها الصين حاليا تعمل على زيادة نفوذها في العالم ، و تبنى الرئيس (دونالد ترامب) في نوفمبر 2017 ما يسمى (استراتيجية من أجل هند باسفيكي حر و مفتوح)، حيث يدعو إلى تقوية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وأستراليا و الهند، لكن لحد الآن بقي هذا المفهوم نظري و لا يوجد تعاون واقعي ملموس، فاهتمام (ترامب) بمفهوم

(أمريكا أولا first America) سيصعب من وضع إجابة واضحة و جماعية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. [1]

5/ الموقف الياباني:

إن وجود استثمارات صينية ضخمة لتطوير البُنى التحتية تخدم من جهة المصالح اليابانية، لكن من جهة أخرى تعتبر هذه المبادرة مشروع جيواستراتجي يمكن أن يعمل على توسيع النفوذ الصيني في المنطقة، مما يشكل خطراً على المصالح اليابانية، لذلك قررت اليابان المشاركة في مباردة الحزام و الطريق الصينية من أجل الاستفادة من الفرص التي قد تقدمها هذه الأخيرة، حيث أعلن الوزير الأول الياباني في جوان 2017 عن دعم دولته المشروط لهذه المبادرة، وفي ماي 2018 أمضت كل من اليابان و الصين على اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي للاستثمار في دول أخرى. لكن في نفس الوقت حاولت اليابان تقديم بديل لمبادرة الحزام و الطريق الصينية، فهي أول من أعلنت عن "استراتيجية من أجل هند باسفيكي حر و مفتوح " وكان ذلك في أوت 2016 و أكدت أنها ستساهم في تنمية وترقية هذه المنطقة و الدفاع عن القيم الليبرالية. وإن استحال على اليابان منافسة الصين بخصوص المبالغ المالية المخصصة للاستثمار، إلا أن اليابان تراهن على جودة عرضها و الشفافية في التسيير، من خلال تبني ما يسمى infrastructure quality for Partenership والتي خصصت لأجلها 200 مليار دولار لتمويل البُنى التحتية في العالم.[2]

6/ الموقف الروسي:

استقبلت روسيا هذه المبادرة بحذر، فهناك تخوف من توسع اقتصادي و جيوسياسي للصين في منطقة آسيا الوسطى على حساب روسيا، فلذلك تم تأسيس "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، وهو اتحاد

(1) شناز بن قانه، **مرجع سابق**، ص116.

(2) **نفس المرجع** ،ص 117 .

أسسته كل من روسيا و روسيا البيضاء و كازاخستان بمعاهدة في ماي،2014 ووقعت أرمينيا على معاهدة الانضمام في أكتوبرمن نفس السنة ،لتليها قيرغيزستان في أوت 2015 .

إلا أن المصالح المشتركة بين روسيا والصين تبقى مشتركة، فالصين تبحث عن تنويع مصادر و طرق الطاقة و تقليص تبعيتها تُجاه دول الخليج، كما تريد إيجاد ممرات أسرع للوصول إلى الأسواق

الأوروبية، أما روسيا فتريد الاستفادة من الوسائل التي تقدمها الصين من خلال مبادرة الحزام و الطريق الصينية لتطوير بعض أقاليمها مثل سيبيريا والشرق الأقصى الروسي، خاصة في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب أزمة أوكرانيا، فانضمت روسيا إلى هذه المبادرة لتوجهها في المسار الذي يخدم مصالحها، كإعطاء الأولوية لمسار الممرات التي تعبر روسيا، و تقليص العلاقات الثنائية التي تربط الصين بآسيا الوسطى، حيث تسعى روسيا لتجنب إقامة مفاوضات ثنائية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي و الصين.[1]

7/ الموقف الهندي:

تعرف منطقة جنوب آسيا تنافس هندي- صيني، حيث تسعى كل واحدة منهما لتوسيع نفوذها، إضافة إلى الخلافات المتكررة بين هذين البلدين في بحر الصين الجنوبي حول مسألة التنقيب عن النفط و الغاز من جهة و مشكلة الصيد من جهة أخرى، ضف إلى ذلك النزاعات الحدودية بينهما، مما يفسر سبب رفض الهند لمبادرة الحزام و الطريق الصينية، حيث رفضت الهند إرسال بعثة رسمية إلى أول منتدى لهذه المبادرة في ماي 2017 و أكدت رفضها أيضاً في قمة (منظمة شنغهاي للتعاون) الذي انعقد في جوان 2018 ، كما انتقدت الهند هذه المبادرة و اعتبرتها مساسا بسيادتها، لأن مشروع الممر الاقتصادي بين الصين و باكستان يعبر منطقة (**جيلجيت**) في إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، فاعتبرته الهند مساساً بسيادتها ووحدتها الترابية.[2]

وتحاول الهند مواجهة مبادرة الحزام و الطريق و تقديم بديل آخر عبر إنشاء ممر جديد تحت اسم " ممر النمو في آسيا و إفريقيا "Route de la croissance Asie Afrique " فقد نشأت فكرة إنجاز هذا الممر في البيان المشترك الصادر عن رئيس الوزراء الهندي والياباني في نوفمبر من عام ،2016 وسوف يكون ممرا بحريا بالأساس يربط إفريقيا بالهند وغيرها من البلدان في جنوب شرقي آسيا، و يهدف إلى دفع النمو التجاري و الاستثماري في إفريقيا، و تؤكد كل من الهند و اليابان أن هذا الممر الجديد سيكون من الخيارات منخفضة التكلفة وأقل انبعاثا للكربون مقارنة بمبادرة الحزام و الطريق.[3]

تعتبر الصين مبادرة الحزام والطريق مشروعا يتيح القدرة على حل العديد من المشاكل التنموية في الدول المشاركة فيها، و تؤكد أنها تقوم على مبادئ التعاون والانفتاح والشفافية و المنفعة المشتركة و الاحترام المتبادل، لكن في الواقع تبقى هذه المبادرة إستراتيجية اقتصادية تطمح من خلالها الصين إلى احتلال المرتبة الأولى عالميا متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها استراتيجية جيوسياسية تعمل بها على زيادة نفوذ الصين وفرض عولمة صينية على المستوى العالمي بطريقة تدريجية في جميع المجالات (الاقتصادية السياسية و القيمية...)، مما يثير مخاوف الدول الكبرى المنافسة لها .

(1) شناز بن قانه، **مرجع سابق**، ص118.

(2) **مرجع سابق** ، ص118.

(3) **"الهند تواجه «حزام الصين» بممر أفرو-آسيوي مدعوم يابانياً"**، تم الاطلاع عليه يوم 15افريل2023 ،على الموقع https://aawsat. com/home/article/985101

وعليه حتى وإن ظهر للدول النامية من الوهلة الأولى أن هذه المبادرة ستعمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي فيها، إذ ستسمح لها بتطوير البنى التحتية و التي هي في أمس الحاجة إليها، خاصة في ظل العجز المالي الذي تعاني منه، إلا أنّها يجب أن تتوخى الحذر عند الانضمام لمشاريع هذه المبادرة بشكل يسمح لها بتطوير اقتصادها دون أن تقع في فخ المديونية والتبعية للصين.

خاتمة الفصل:

برزت أهمية المبادرة الصينية في الوقت الراهن في ظل حاجة العالم للاستقرار والأمن والتعايش السلمي بعيداً عن الأزمات الاقتصادية التي تعيشها أوروبا أو النزاعات المسلحة التي تمر بها الدول العربية، وهي توفر هذه الفرصة إذا ما استغلت بشكل جيد . إذ يبقى التحدي الأكبر أمام الصين في تحقيق ونجاح مبادرتها هو تحدي مواجهة الضغوطات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مكانتها كقطب واحد مهيمن في النظام الدول ي بشعار "أمريكا أولاً"، وذلك عبر التعاون البناء مع حلفائها في العالم لاسيما روسيا.

خـــاتـــمـة

خـــاتـــمة

على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه مبادرة الحـزام والطريـق الصينية، إلا أنها استراتيجية نوعية لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وتغيير مسارات التجـارة الدولية بما يسمح للدول النامية بأخذ دورها الحقيقي في مناقشة وصناعة القرارات الاقتصـادية الدولية ، وكسر الهيمنة الغربية على المؤسسات الدولية والنظم الفرعية التابعة لها، كما أن الصـين في الوقت الراهن لديها رؤية اقتصادية واضحة، ولكنها لم تستكمل رؤيتها السياسية التي يمكن أن تحملها هذه المبادرة ، خاصة إذا أرادت بناء علاقات وثيقة على المدى البعيد ، فمبادرة الحزام والطريق ينبغي أن يحمل مجموعة من القيم السياسية كي يستمر ولا ينحسر دوره فـي التبادل التجاري والمنافع الاقتصادية، لان المشاريع السياسية قادرة على عرقلة مساره الاقتصادي و التنموي.

إن الصين كغيرها من القوى العظمى تتحرك في محيطها الإقليمـي والـدولي لتحقيـق مصالحها العليا وضمان أمنها القومي، ويظهر ذلك في شكل تفاعلاتها مع هذه القوى والتنافس معها على مصادر الطاقة، التي تعتبر المحرك الأساسي لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتهـا منذ 2013، فهي تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة للصناعة الصينية ومواجهة تحدي سـيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على أهم الممرات البرية والمنافـذ البحريـة فـي آسـيا الوسطى، جنوب شرق آسيا، إفريقيا، والشرق الأوسط ، من خلال بناء شـراكات مـع الـدول المعنية بالمبادرة وإن كان ما تعلنه هو تحقيق التنمية الاقتصادية فـي هـذه الدول.

لنجاح مبادرة الحزام و الطريق على الصين خلق جـو مـن الثقـة وإقنـاع الأطراف المنخرطة فيها أنها ليست بصدد استغلالهم أو توظيفهم ، وأن المبادرة ستحقق لهم منافع بشكل متكافئ ، بالإضافة إلى إقنـاع القوى الكبرى أن هذه المبادرة غير موجهة ضدهم وأن الصين لا تسعى لتغيير هرميـة النظام الدولي بقدر سعيها للانخراط فيه. و منه يمكن القول أن الصين تهدف من وراء هذه المبادرة إلى إيجاد نظامٍ دولـي أكثـر إنصافًا ولا تريد تفكيك النظام الدولي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

أ. الموسوعات و القواميس

1. بالة صباح ، **"الإستراتيجية الدوليةInternational Strategy** ، الموسوعة السياسيّة، 07-04-2023، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ .
2. الفيروز أبادي مجد الدين بن يعقوب ،**القاموس المحيط** ،ج 4 ، القاهرة : مؤسسة الحلبي ،1988 .

ب.الـــكتـــب

1. أنطوان برونيه، جون بول جيشار، "التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية االقتصادية"، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، مصر: المركز القومي للترجمة، 2016 .
2. أوغلو أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون.لبنان،2011.
3. سيليريه بيير ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر ،1988.
4. نعوم تشومسكي نعوم ،**النظام العالمي الجديد القديم** ، ترجمة: صفوان عكاشة ، ط 1 ، حلب :دار فصلت للدراسات والترجمة ، 2000 .
5. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق، تحوالت الدبلوماسية الصينية في القرن 21 ، ترجمة أية محـــمد الغازي، مصـــــــــــر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ،2017.
6. طيب جميلـــــة ، " التوجهات الجـــــديدة للســـياسة الخارجية الصينية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العـــــدد الخامس، ديسمبر2015.
7. عودة جهاد ، النظام الدولي – نظريات و اشكاليات ، ط 1 ، مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 .
8. ناي جوزيف (الابن) ، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة :أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993 .
9. مقدم رضا ، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، مارس ،2014
10. باستور روبرت ، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة: هاشم احمد محـمد ، مصر: المركز القومي للترجمة، 2010.
11. خير أحمد سامر ، العرب ومستقبل الصين، (الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم، ثقـــــافة للنشر والتوزيع، ،2009) .
12. شينغ بينغ، جغرافية الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، ،2010
13. فهمي عبد القادرمحمد ،**المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي،2000.
14. الرفيعي علي محمد أمنيف ، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة االمريكية، بيروت :السنهوري، ط1.
15. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.
16. غسان مدحت خير الدين، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2013.
17. شفيق منير ،**علم الحرب**، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1972.
18. العيسوي فايز محمد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، (ب.س ن).
19. حمدان محمد ، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بعد ، بغداد :مركز حمو رابي، ط 1،
20. السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،1998.

21. كاظم العبودي نادية ، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية صدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى .
22. كيسينجر هنري ،النظام العالمي :تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، لبنان:دار الكتاب العربي ،2015.
23. وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم، ترجمة رشا كمال، شيماء كمال، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، .
24. مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وافقها المستقبلية، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، .

جـ. المقالات:

1. العلياوي سماح مهدي صالح ، " اثر مجموعة البر يكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب " مجلة الكوفة، العدد 45 ، المجلد1.
2. برقوع عبد الرحمن ، "مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أكتوبر2002 .
3. يموتن فايزة ، **"بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد 19"** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 13 ،المجلد 1 ، 2021 الجزائر.
4. عبد الناصر وليد ، **"ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم"**، مجلة السياسة الدولية، العدد ،132 افريل 1998 .
5. رزين يوسف ،النظام الدولي: النشأة و التطور، مجلة الحوار المتمدن العدد 4422، 12-04-2014 .

د .التقارير والدراسات:

1. علوش إبراهيم ، **شبكة الميادين الإعلامية** ،7 افريل2023 .

2. الفقيه احمد ، **عزالدين مجاهدي ، مقياس: السياسة الخارجية للقوى الكبرى ، المحاضرة السادسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان- الجزائر.**

3. الطحلاوي أحمد عبد الله محمود عطية ، **مفهوم ""تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية** " دراسة الحالة الصينية.

4. ادريس الصيني، **معرفة حقيقة الحزام والطريق**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم، 21 – 22 نوفمبر ،2017 **.**

5. عيادي إسلام ، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى 2019 **.**
6. أحمد حرزلي أميرة ، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية - الأهداف – المكاسب**،إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى .

7. الباحثون السوريون، **مفهوم القوة الناعمة في العالقات الدولية**، شبكة المعلومات الدولية.

8. الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، بيروت :مركز المعارف للدراسات الثقافية ، ط1 ،2015.

9. الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، ، نيقوسيا 2020 .
10. عبد الصادق توفيق ، **"مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"**، مجلة سياسات عربية، العدد 05 ، نوفمبر 2013.

11. سنطوح حسين ، **الاستراتيجية دراسة و فن**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 04،جويلية2007.
12. **عبدالله زينب . الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى ،2018.**

13. سمر إبراهيم محمد ، **"تصاعد مكانة الصين في الإقتصاد العالمي"**، مجلة أفاق أسيوية، العدد الأول، ماي 2017 .
14. مرقس سمير ،**" القوة الذكية"**، مجلة الأهرام ، العدد ،3131 القاهرة،2003 .
15. قسوم سليم ، **نظريات انتقال القوة والتغير السلمي**: **هل سيكون صعود الصين سلميا؟** ،: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13 ، جويلية 2018 ، جامعة مستغانم.
16 . العزازي سيد ، **الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة و الناعمة و الذكية – رؤية تطبيقية –**، المركز الديمقراطي العربي ،04 مايو2016 .
17. بن قانه شناز ، **الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية"**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى،2018.
18. صلاح علي ، **مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟**، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد ،26 أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة،2018.
19. فايز فرحات محمد ، **"الحزام والطريق ... هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي"**، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، العدد 214 ،2018.
20. عزت هبة عبد الرؤوف ، **القوة الناعمة المهدرة : أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة**، القاهرة :مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .
21. ويكن فازية ، **مبادرة الحزام والطريق :بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: برلين، الطبعة الأولى.

هـ. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. طيب جميلة ، **"أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق أسيا"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر ،03 2011-2010.
2. حمياز سمير ،**البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الامريكية اتجاه ظاهرة الارهاب الدولي**،دراسة حالة اسيا الوسطى 2001-2008 ،جامعة الجزائر 3.
3. العقيبي عادل علي سليمان موسى ، **مفهوم القوة في العالقات الدولية 1991- 2017** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، اكتوبر 2018.
4. مخلوفي لمياء ، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، جامعة الجزائر3 ،2023.
5. هيثم عارف باشا ،**التنافس العالمي وإعادة تشكيل النظام السياسي بعد عام 1991** ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة الشرق الأدنى،(د، س، ن).

و. النصوص القانونية:

1. **المادة (05) من ميثاق حلف شمال الأطلسي.**

ز. المواقع

1. **ما هو طريق الحرير الصيني، على الموقع:.https//www.alweeam.com.sa/422200.**
2. طريق الحرير الجديد بين مطبات الديون ومغناطيس الاستثمار، على الموقع https//annabaa.org/Arabic/economic reports/17317.
3. الهند تواجه «حزام الصين» بممر أفرو-آسيوي مدعوم يابانياً"، تم الاطلاع عليه يوم افريل ،2023 على الموقع https://aawsat. com/home/article/985101

2. in english

1.Francis Fukuyama **,The End of History and the Last Man ,** U.S.A Free press.

2. Joseph S. Nye**, Soft Power: The Means To Success In World Politics,** Public Affairs, New York, 2004.

3. En Français

Pascal (ALLIZARD): « **Pour la France, les nouvelles routes de la soie: simple label économique ou nouvel ordre mondial ? »** consulté le 5/4/2023, sur le site: https://www. senat. fr/notice-rapport/2017/r17-520-notice. html "

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة 7

المبحث الأول : الإستراتيجية 8

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية 9

المطلب الثاني : مستويات الإستراتيجية 11

المطلب الثالث : محددات الإستراتيجية..... 13

المبحث الثاني : النظام الدولي..... 17

المطلب الأول : مفهوم النظام الدولي..... 18

المطلب الثاني : مكونات النظام الدولي:..... 19

المطلب الثالث: طبيعة النظام الدولي..... 20

المبحث الثالث : القوة الناعمة..... 23

المطلب الأول: مفهوم القوة وخصائصها..... 23

المطلب الثاني : أنواع القوة..... 25

المطلب الثالث : مفهوم القوة الناعمة...:..... 27

الفصل الثاني: مبادرة الحزام والطريق كآلية في الإستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي..... 32

المبحث الأول : طبيعة السياسة الخارجية الصينية..... 33

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الصينية..... 33

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الصينية..... 35

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية الصينية..... 38

المبحث الثاني: قراءة في مضامين مبادرة الحزام و الطريق..... 42

المطلب الأول : مفهوم مبادرة الحزام و الطريق..... 43

المطلب الثاني : تعريف مبادرة الحزام و الطريق..... 45

المطلب الثالث: أهداف مبادرة الحزام و الطريق..... 46

المبحث الثالث:أثر مبادرة الحزام و الطريق على بنية النظام الدولي..... 50

المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية لمبادرة الحزام و الطريق..... 51

المطلب الثاني: دور مبادرة الحزام و الطريق في تغيير بنية النظام الدولي..... 54

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه مبادرة الحزام و الطريق كآلية في الاستراتيجية الصينية للتأثير على بنية النظام الدولي..... 58

خـــاتـــمة..... 64

قائمة المراجع..... 65